

## قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام طريقة التجزئة للفترة (١٩٨٢-٢٠١٥)

د. حسني إبراهيم عبد الواحد<sup>١</sup>

### مقدمة

أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي محل اهتمام الكثير من الدراسات التطبيقية التي تهدف لفهم وتحليل أثرها على النمو الاقتصادي خاصة بعد دراسة Venieris & Gupta (١٩٨٦) Gupta (١٩٩٠). ووفقاً لتقرير الدليل الدولي لمخاطر الدولة (International Country Risk Guide (ICRG) في يناير ٢٠١٥ وفي الجزء الخاص بتقدير الاستقرار السياسي ، احتلت مصر المرتبة ١٢٥ بين دول العالم البالغ عددها ١٤٠ دولة ، حيث بلغ الرقم القياسي للمخاطر السياسية ٥٠ نقطة وهو ما يفيد أن مصر تقع في فئة الدول عالية المخاطر السياسية بل وتقترب بشدة من فئة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً مثلما كان الحال في عام ٢٠١٤ ، حيث بلغ هذا الرقم حوالي ٤٨,٥ نقطة. وتعكس الأرقام السابقة أن مصر تشهد عدم استقرار سياسي غير مسبوق خاصة في الفترة التي أعقبت عام ٢٠١١. وفي هذا الصدد أشارت دراسات عديدة إلى أن ما لا يقل عن ٣١٤٣ مصرياً لقوا مصرعهم منذ يناير ٢٠١١ وحتى نهاية يناير ٢٠١٤ ، كما أن ٢٥٨٨ مصرياً لقوا حتفهم خلال مصادمات احتجاجية منهم ٢٥٢٨ مدنياً، و٦٠ عسكرياً منهم ٥٩ ضابطاً ومجنداً ، فيما قتل ٢٨١ شخصاً نتيجة أعمال إرهابية منهم ٧٤ جندياً ، و٥٧ مدنياً ، و١٥٠ ضابطاً ، بينما قتل ٣٧٤ في أعمال عنف أخرى. يُضاف إلى ذلك عدم الاستقرار الحكومي ، انفلات أمنى وتعطيل أعمال القوانين إلى غير ذلك من مظاهر عدم الاستقرار السياسي.

هذا وقد أشارت دراسات عديدة إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بكافة المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري نتيجة عدم الاستقرار السياسي ، فوفقاً لتقرير التنافسية العالمية (٢٠١٣-٢٠١٤) ، أن ما يعادل ٢٢,٩% من معوقات الاستثمار في مصر تعود إلى عدم الاستقرار السياسي ، ثم يليه عدم الاستقرار الحكومي بنسبة ١٤,٧%. وأفاد تقرير أصدرته الأمم المتحدة أن حالة عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى إضعاف

(١) مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية - أكتوبر.

احتمالات النمو في دول شمال أفريقيا خاصة في مصر وليبيا وتونس. وقد انعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الأخرى ، حيث أشارت التقارير الرسمية في مصر لارتفاع معدلات البطالة ، حيث بلغت في مصر حوالي ١٢٪ عام ٢٠١٥ ، كذلك ارتفاع معدلات التضخم والتي تراوحت بين ١٠-١٢٪ سنوياً خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) ، ارتفاع عجز الموازنة ليصل لحوالي ١١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥.

أما من الناحية التطبيقية ، فيمكن القول بأن معظم الدراسات توصلت لوجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، بينما توصل عدد قليل من الدراسات إلى أن عدم الاستقرار السياسي قد لا يؤثر على النمو إذا استطاعت الدولة حماية الملكية الخاصة. وعلى الرغم من اتفاق غالبية الدراسات التطبيقية على الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو ، إلا أنها اختلفت في آلية التأثير ، فبعض الدراسات توصلت إلى أن الأثر مباشر من خلال معادلة النمو ، بينما يرى البعض الآخر أن أثر عدم الاستقرار على النمو ينتقل بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على محددات النمو والتي تمثل قنوات انتقال ، وهو ما يمثل محور هذه الدراسة.

#### أ - مشكلة الدراسة :

تعتبر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من السمات المشتركة للدول النامية بينها مصر ، حيث تعرضت مصر لفترات طويلة لأحداث أدت إلى عدم الاستقرار السياسي ومن أهمها الأحداث التي صاحبت ثورة يناير ٢٠١١ ونتج عنها تراجع حاد في مؤشرات الأداء الاقتصادي ، الأمر الذي يستوجب تزايد الاهتمام بدراسة محددات الاستقرار السياسي وأثره على النمو الاقتصادي.

وقد تناولت دراسات عديدة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، وشهدت نتائج تلك الدراسات تبايناً واضحاً بخصوص نوع واتجاه تلك العلاقة. فتوصلت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بينهما وحيدة الاتجاه أي يمتد الأثر من عدم الاستقرار السياسي للنمو ، بينما توصلت دراسات أخرى إلى أن العلاقة بينهما متبادلة ، أي كما أن هناك أثر للاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي ، فقد يؤثر النمو أيضاً على الاستقرار السياسي. كذلك تشير معظم الدراسات إلى العلاقة العكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو ، بينما توصل عدد قليل من الدراسات

إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهما، وامتد الخلاف أيضا إلى الآليات أو قنوات الانتقال التي من خلالها قد يؤثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات إلى أنه يمكن القول بأن محددات أو مصادر النمو تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار السياسي، أي أن الأثر الكلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو ينقسم إلى جزأين: الأول هو الأثر المباشر، بينما يتمثل الجزء الثاني في الأثر غير المباشر من خلال أثر عدم الاستقرار السياسي على محددات النمو الرئيسية والتي يطلق عليها قنوات الانتقال. أي أن إهمال الأثر غير المباشر لعدم الاستقرار السياسي على النمو قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، وتقديره بأقل من أثره الفعلي، بالتالي تكمن مشكل الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هو مفهوم عدم الاستقرار السياسي وكيفية قياسه؟

ما هو موقف الاستقرار السياسي في مصر؟

ما هو الأثر المباشر لعدم الاستقرار السياسي على محددات النمو (متغيرات الانتقال) في مصر؟

ما هو الأثر الكلي غير المباشر لعدم الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي في مصر؟

أي قنوات الانتقال أكثر مساهمة نسبية في انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو؟

هل تختلف النتائج السابقة باختلاف طريقة التقدير أو بإضافة محدد أو قناة للنموذج الأساسي؟

ب. فرضية الدراسة: Hypothesis

"من المتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بين الأثر الكلي لعدم الاستقرار السياسي المحقق بواسطة متغيرات الانتقال والنمو الاقتصادي في مصر، وأن تقدير هذا الأثر يختلف باختلاف الطريقة الإحصائية المستخدمة وعدد متغيرات الانتقال محل الدراسة".

## ج - هدف الدراسة:

تهدف الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية لها ، بالتالي تقدير الأثر الكلي (غير المباشر) لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر ، وذلك من خلال تحديد أهم القنوات التي يتم من خلالها هذا الأثر. كما تهدف الدراسة لتحديد الأهمية النسبية لكل قناة عن طريق تقدير المساهمة النسبية لها من إجمالي أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو. وأخيراً تهدف الدراسة لتحليل حساسية نتائج النموذج الأساسي لإضافة قناة أخرى من قنوات الانتقال.

## د - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في مصر على التحديد الدقيق لأثر عدم الاستقرار السياسي على النمو ، وكذلك تحديد أهم قنوات الانتقال لهذا الأثر بتحديد نسبة مساهمة كل منها في الأثر الكلي لعدم الاستقرار السياسي. بالتالي وضع السياسات المناسبة التي تهدف إلى تخفيض الأثر السلبي لهذه القنوات على النمو. ومن الناحية العلمية ، تكمن أهمية الدراسة في مساعدة الباحثين في طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، وكذلك إمدادهم بأحدث النماذج وطرق القياس الخاصة بهذه العلاقة ، خاصة أن الدراسات الكمية في هذا الشأن تعد قليلة خاصة في مصر.

## هـ - طريقة المعالجة: Methodology

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها ، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي Induction Approach ، حيث استخدمت أسلوب التحليل الاقتصادي لتناول مفهوم عدم الاستقرار السياسي وطرق قياسه ومحدداته ، ثم الدراسات التطبيقية السابقة خاصة في توضيح العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر ، ثم تحليل واقع الاستقرار السياسي في مصر. واعتمدت الدراسة أيضاً على المنهج الاستقرائي Deduction Approach ، حيث تناولت توصيف النموذج الإحصائي المستخدم والقائم على طريقة التجزئة Decomposition Method وكذلك المعادلات الإحصائية للنموذج ، ثم حل المعادلات الهيكلية للنموذج أنياً لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر من خلال قنوات الانتقال.

## و - فترة الدراسة ومصادر البيانات

قامت الدراسة بتحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٥) . وتم اختيار عام ١٩٨٢ ليكون بداية الفترة ؛ لأنه شهد ظهور الدليل الدولي لمخاطر الدولة (ICRG International Country Risk Guide) والذي يمكن الحصول منه على الرقم القياسي لعدم الاستقرار السياسي. أما اختيار عام ٢٠١٥ ليكون نهاية الفترة ؛ لأنه يمثل أحدث البيانات التي أمكن الحصول عليها أثناء إعداد الدراسة. أما عن أهم مصادر البيانات ، فقد اعتمدت الدراسة على الدليل الدولي لمخاطر الدولة (ICRG) ، منظمة الشفافية الدولية Transparency Organization International للحصول على البيانات الخاصة بالفساد ، ومؤشرات التنمية الدولية WDI. ويوضح الجدول رقم (١/م) بالملاحق الإحصائي توصيف المتغيرات ومصادر البيانات لكل متغير.

## ز- خطة الدراسة:

تتناول الدراسة الموضوع في ست نقاط رئيسية بالإضافة لنتائج وتوصيات الدراسة تتمثل في: أولاً: الدراسات السابقة ، ثانياً: تعريف عدم الاستقرار السياسي وطرق قياسه ، ثالثاً: محددات الاستقرار السياسي ، رابعاً: واقع الاستقرار السياسي في مصر ، خامساً: توصيف النموذج والبيانات وطريقة التقدير ، سادساً: نتائج تقدير النموذج.

## ١. الدراسات السابقة

نالت دراسة وتحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو اهتماماً كبيراً بين الدراسات التطبيقية. ويرجع ذلك إلى انتشار هذه الظاهرة خاصة في الدول النامية ، والتي يرجع الكثير من المتخصصين ضعف أدائها الاقتصادي إلى افتقارها للاستقرار السياسي. ولقد زاد الاهتمام بهذه الظاهرة منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين ، حيث بدأت منظمات دولية في وضع مناهج لرصد هذه الظاهرة وقياسها ليسهل مقارنة وضع الدول فيما يتعلق بهذه الظاهرة.

ويمكن القول أن هناك خلافاً بين الدراسات المهمة بتحليل أثر هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي ، وإن توصلت معظم الدراسات - باستثناء عدد قليل منها - إلى الأثر

السلبى لعدم الاستقرار السياسي على النمو. وبالرغم من ذلك ، يظل الخلاف قائماً بين الدراسات في منهجية وطريقة تناول أثر هذه الظاهرة ، وإن اتفقت في النتائج التي توصلت إليها. ولذلك تم تقسيم هذه الدراسات على النحو التالي : أولاً : الدراسات التطبيقية التي اعتمدت على الأثر المباشر ، ثانياً : الدراسات التي اعتمدت على قنوات الانتقال التي يؤثر من خلالها عدم الاستقرار السياسي على النمو.

### أولاً : الآثار المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو :

في دراسة Barro & Lee (١٩٩٤) لمعدلات النمو شملت ١١٦ دولة خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٨٥) ، قدرت الدراسة خمس متغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي من بينها عدم الاستقرار السياسي والذي تم قياسه بعدد الثورات خلال العام. واستنتجت الدراسة وجود آثار سلبية لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي.<sup>(١)</sup>

اختبرت دراسة Haan & Siermann (١٩٩٦) وجود أثر سلبى لعدم الاستقرار السياسي وغياب الحرية السياسية Freedom Political على النمو الاقتصادي باستخدام عينة من ٩٧ دولة (باستبعاد المصدرين الرئيسيين للبتروول) خلال الفترة (١٩٦٣-١٩٨٨). وقدرت الدراسة نموذج المقطع العرضي Cross-Section Model استناداً إلى دالة الانتاج النيو كلاسيكية البسيطة. وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى تخفيض معدلات النمو في إفريقيا ، كما أن استمرار عدم الاستقرار السياسي أدى إلى تخفيض معدلات الاستثمار في الدول الآسيوية.<sup>(٢)</sup>

اختبرت دراسة Guillaumont et al (١٩٩٩) دور عدم الاستقرار في انخفاض معدلات النمو في إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) وعلى عينة من الدول الإفريقية وغير الإفريقية باستخدام التقديرات الاحصائية المقطعية ، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP من خلال تأثيرها على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ، وأن هذا الأثر أكبر من أثر عدم الاستقرار على تناقص معدل الاستثمار.<sup>(٣)</sup>

(١) () Barro, R. & Lee, J. (1994), "Sources of Economic Growth", Carnegie Rochester Conference Series on Public Policy, pp: 407-443.

(٢) () Haan, J. & Siermann, C. (1996), "Political Instability, Freedom and Economic Growth: Some Further Evidence.", Economic Development and Cultural Change, (44)2, pp:339-350.

(٣) () Guillaumont et al. (1999), " How Instability Lowers African Growth", Journal of African Economies, Vol.8, No.1, pp.87-107.

وعلى عكس النتائج السابقة توصلت دراسة Haber S. et al. (٢٠٠٠) إلى نتائج مختلفة بعض الشيء ، مفادها أنه ليس إلزامياً أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى إعاقة النمو الاقتصادي. وقد قامت الدراسة بتحليل النمو الاقتصادي في المكسيك خلال الفترة (١٩١٠-١٩٣٤) ، وقد تميزت هذه الفترة بالثورات ، الحروب الأهلية ، الانقلابات العسكرية والاضطرابات الرئاسية ، واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي وتحليل الانحدار ، وتوصلت الدراسة إلى أنه في وجود استقرار سياسي أو عدم وجوده ، تستطيع الحكومة أن تزيد كفاءة الأداء الاقتصادي ؛ إذا تمكنت من حماية حقوق الملكية الخاصة ، وجاءت هذه النتيجة على عكس نتائج معظم الدراسات التي تصيد بأن عدم الاستقرار السياسي دائماً ما يؤدي إلى تدهور الأداء الاقتصادي.<sup>(١)</sup>

قامت دراسة Asteriou & Price (٢٠٠١) باختبار أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة خلال الفترة (١٩٦١-١٩٩٧) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ، واستخدمت الدراسة نموذج GARCH ونموذج GARCH-M وانحدار OLS. وبجانب الاستخدام المباشر لمتغيرات النمو ، قامت الدراسة ببناء مؤشر عدم الاستقرار السياسي Political Instability Index باستخدام طريقة المكونات الأساسية ، وتوصلت الدراسة لوجود ارتباط سالب وقوي بين عدم الاستقرار السياسي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة.<sup>(٢)</sup>

بحثت دراسة Fosu (٢٠٠١) الروابط المشتركة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، واستخدمت الدراسة دالة إنتاج كوب دو جلاس ، واستخدمت البيانات المتعلقة بالأحداث المختلفة للانقلابات في دول إفريقيا جنوب الصحراء للفترة (١٩٦٠-١٩٨٦). واستنتجت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي أعاق النمو الاقتصادي في هذه الدول ، وأشارت الدراسة إلى أن استخدام مؤشر عدم الاستقرار السياسي يعطي نتائج أكثر دقة وملاءمة مقارنة باستخدام متغيرات الانقلاب بشكل منفصل.<sup>(٣)</sup>

تناولت دراسة Berthelemy et al (٢٠٠٢) تحليل سلوك الحكومات على المستوى السياسي والاقتصادي عند حدوث الاضطرابات الاجتماعية والسياسية من خلال

(1) Haber, S. et al. (2000) , "Political Instability, Credible Commitments and Economic Growth: Evidence from Revolutionary Mexico", Stanford University, Pp: 56-89.

(2) Asteriou, D. & Price, S. (2001), "Political Instability and Economic Growth: UK Time Series Evidence", Scottish Journal of Political Economy, Vol.48, No.4, pp: 244- 249.

(3) Fosu, A. (2001), "Political Instability and Economic Growth in Developing Economies: Some Specification Empirics", Economics Letters, 70, pp. 289-294.

تحليل بيانات ٢٢ دولة إفريقية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠١). واعتمدت الدراسة على البيانات ربع سنوية من يناير ١٩٩٦ وحتى ديسمبر ٢٠٠١ لدراسة العلاقة بين طبيعة النظام السياسي والاضطرابات السياسية Political Unrest ، بينما استخدمت البيانات السنوية لتحليل الآثار الاقتصادية والسياسية ، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ، وجود علاقة متبادلة بين الأحداث السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، فكما أن الأحداث السياسية تؤثر على التنمية الاقتصادية ، تؤثر أيضاً المتغيرات الاقتصادية على الأحداث السياسية.<sup>(١)</sup>

اختبرت دراسة Fosu (٢٠٠٢) درجة تأثير أحداث الانقلابات على التنمية الاقتصادية في ٢١ دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء في فترة ما بعد الاستعمار (١٩٦٠-١٩٨٦). وعبرت الدراسة عن عدم الاستقرار السياسي كنتيجة لثلاثة أحداث وهي الانقلابات الفاشلة Abortive Coups ، مؤامرات الانقلاب Coup Plots والانقلابات الناجحة Successful Coups. وقامت الدراسة بتقدير أثر كل نوع من هذه الأحداث على حدة ، ثم قامت بإعادة تقدير النموذج بإدخال الأحداث الثلاثة معاً. وتوصلت الدراسة إلى أن الانقلاب الفاشل له أكبر أثر سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، بينما لمؤامرات الانقلاب أثر عكسي ومعنوي على النمو ، ولكنه أقل من أثر الانقلاب الفاشل ، وأخيراً وعلى غير المتوقع ، وجدت الدراسة أن أثر الانقلاب الناجح على النمو غير معنوي ، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة McGowan Johnson & (١٩٨٤) ، حيث وجدت أن الانقلاب الناجح أكثر الأحداث تأثيراً في إعاقة النمو الاقتصادي.<sup>(٢)</sup>

قدمت دراسة Ghura & Mercereau (٢٠٠٤) دليلاً إحصائياً وقياسياً عند دراسة حالة جمهورية إفريقيا الوسطى لفترة (١٩٦٧-٢٠٠٢) ، مفاده أن تدهور شروط التجارة وانخفاض الإيرادات الضريبية يزيدان من فرص عدم الاستقرار السياسي ، وأشارت الدراسة إلى أن الأثر المباشر لعدم الاستقرار السياسي على النمو غير معنوي ، وأن الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي أدى إلى آثار سلبية على اقتصاد جمهورية إفريقيا الوسطى من وقت لآخر.<sup>(٣)</sup>

(1) Berthelemy, J. et al (2002), " Political Instability, Political Regimes and Economic Performance in African Countries", African Economic Outlook, pp.135-137.

(2) Fosu, A. (2002) "Political instability and economic growth: Implications of coup events in sub-Saharan Africa", American Journal of Economics and Sociology, (Jan), Vol.61. No.1.

(3) Ghura, D. & Mercereau, B. (2004), " Political Instability and Growth: The Central African Republic", IMF Working Paper/04/80, African and Asia and Pacific Department.



قام معهد دراسات التنمية المتكاملة Institute of Integrated Development Studies (٢٠٠٥) باختبار العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو في دولة نيبال. وقامت الدراسة بتكوين مؤشرين لعدم الاستقرار السياسي، واستخدمت في بناء المؤشر الأول طريقة المكون الأساسي Principal Component Method، بينما استخدمت الطريقة التحكمية Arbitrary Method في بناء المؤشر الثاني، واستخدمت الدراسة ست متغيرات في تكوين هذين المؤشرين وهي: المظاهرات، القتل لدوافع سياسية Politically Motivated Killings، الإضرابات العامة، عدد السجناء السياسيين، تغيير الحكومة وتغيير مجلس الوزراء. وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل القياسي إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي واسع النطاق على النمو الاقتصادي في نيبال.<sup>(١)</sup>

قام Zureiqat (٢٠٠٥) بدراسة الروابط بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي، حيث استخدم رتبة الدولة وفقاً للديمقراطية Polity II Democratization Score كمقياس لعدم الاستقرار السياسي، كما استخدمت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للأداء الاقتصادي.<sup>(٢)</sup> وقد قامت الدراسة بتحليل بيانات ٢٥ دولة للفترة (١٩٨٥-٢٠٠٢) من خمسة أقاليم مختلفة وهي: إفريقيا، أوروبا الوسطى والشرقية، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وقد أظهرت نتائج التماذج التطبيقية دليلاً معنوياً يثبت صحة فرضية أن عدم الاستقرار السياسي يبطئ من النمو الاقتصادي، كما أنه لا توجد إشارة ذات دلالة معنوية بأن عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي يتم تحديدهما داخل النموذج أو أن العلاقة بينهما علاقة تبادلية.<sup>(٣)</sup>

توصلت دراسة Campos & Karanasos (٢٠٠٨) إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي قوى على النمو الاقتصادي في الأرجنتين خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٠)، وذلك من خلال تحليل بيانات السلاسل باستخدام إطار Power-ARCH.<sup>(٤)</sup>

(1) Institute of Integrated Development Studies (2005), "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)", South Asia Network of Economic Research Institutes (SANEI), New Delhi, India.

(2) قام بنشر مؤشر الديمقراطية Polity II كل من Monty Marshall من جامعة ميريلاند و Keith Jagers من College Park & جامعة وادو عام ٢٠٠٢. وتتراوح قيمة المؤشر من ١٠٠ (أقوى درجة استبداد) إلى ١٠+ (أعلى درجات الديمقراطية).

(3) Zureiqat, H. (2005) "Political Instability and Economic Performance: A Panel Data Analysis", Economics Department, Macalester College, Award Winning Economics Papers, p.23.

(4) Campos, N. & Karanasos, M. (2008), "Growth, Volatility and Political Instability: Nonlinear Time-Series Evidence for Argentina, 1896-2000", Economics Letters, 100, pp:135-137.

تناولت دراسة Muhammad Younis et al (٢٠٠٨) أثر المحددات المختلفة لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في ١٠ دول آسيوية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥). وقامت الدراسة بتحليل البيانات باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، وتوصلت لوجود علاقة قوية بين عدم الاستقرار والنمو ، حيث إن تحسن مؤشر عدم الاستقرار السياسي بمقدار ٣٢,٣٥ نقطة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة ١٪<sup>(١)</sup>.

قام Muhammad N. et al (٢٠١٠) باختبار العلاقة السابقة في باكستان خلال الفترة (١٩٧١-٢٠٠٨). وقامت الدراسة بتكوين مؤشر لعدم الاستقرار السياسي يتكون من سبعة متغيرات هي : الاضرابات العامة ، المظاهرات ، الشغب Riots ، عدد سنوات الحكومة في السلطة Government Longevity ، التغيير الحكومي ، الحروب ، نوع النظام Regime Type. وقد استخدمت الدراسة طريقة OLS في تحليل البيانات وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في باكستان<sup>(٢)</sup>.

استنتجت دراسة Solomon & Daria (٢٠١٠) أن الحرب الأهلية Civil War تؤدي إلى تخفيض معدل النمو بنسبة تراوح بين ٠,١ إلى ٠,١٣ نقطة مئوية ، كما أن زيادة الصراعات الداخلية تخفض معدل النمو السنوي بنسبة تتراوح بين ٠,١٨ إلى ٢,٧٧ نقطة مئوية. كما وجدت الدراسة لهذه المتغيرات أثارا نهمة خاصة في الدول غير الديمقراطية والدول منخفضة الدخل وكذلك الدول الأفريقية<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: دراسات خاصة بقنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو :

قامت دراسة Alesina et al (١٩٩٢) باختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٢) وذلك من خلال عينة شملت ١١٢ دولة ، واستخدمت الدراسة نموذج المعادلات الآنية Simultaneous Equations Model. وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما تواجدت فرص أعلى لانهايار الحكومة ، انخفضت

(1) Muhammad ,Y. et al. (2008), " Political Stability and Economic Growth in Asia", American Journal of Applied Sciences 5 (3), Science Publications, pp:203-207.

(2) Muhammad, N. et al. (2010), " Political Instability and Economic Development: Pakistan Time-Series Analysis", International Research Journal of Finance and Economics, Issue 56, Euro Journals Publishing, Inc, pp: 179-190.

(3) Solomon, W. & Daria, S. (2010), " Does Conflict Disrupt Growth? Evidence of the Relationship between Political Instability and National Economic Performance", Discussion Paper No. 4762, Institute for the Study of Labor, Germany, pp: 5-18.

معدلات النمو بشكل ملحوظ والعكس صحيح ، ولم نجد الدراسة اختلافاً جوهرياً بين معدلات النمو الاقتصادي عند مقارنة الأنظمة المستبدة بالأنظمة الديمقراطية<sup>(١)</sup>.

قام Feng (١٩٩٧) بدراسة العلاقة بين الديمقراطية ، عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وقامت الدراسة باستخدام طريقة ٢SLS اعتماداً على البيانات المقطعية لست وتسعين دولة خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) مستخدمة نموذج المعادلات الآنية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود آثار عكسية للتغير الحكومي أو تغير النظام على النمو الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى ، أن العلاقة بين النمو الاقتصادي (كمتغير مستقل) وتغيير النظام السياسي (كمتغير تابع) هي علاقة عكسية ، بينما يوجد أثر موجب للنمو الاقتصادي على بقاء الحزب الحاكم في السلطة<sup>(٢)</sup>.

وفي دراسة على ٣٩ دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء ، أثبتت دراسة Gyimah-Brempong & Traynor (١٩٩٩) وجود روابط قوية بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي وذلك خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٨). واستخدمت الدراسة نموذج المعادلات الآنية وطريقة Panel Estimation لتقدير السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية عبر الدول Cross-National Data. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي<sup>(٣)</sup>.

قامت دراسة Ranmali Abeyasinghe (٢٠٠٤) باستخدام إطار المتغيرات المتداخلة Intervening Variables Framework لاختبار أثر الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي. ووفقاً لهذا النموذج ، يكون للمتغيرات الأساسية Background Variables آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على النمو الاقتصادي ، وبعبارة أخرى : قد يكون لمتغيرات عدم الاستقرار السياسي والديموقراطية آثار مباشرة . وقد يكون لهما آثار غير مباشرة من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي ، وأوضحت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على محددات النمو الاقتصادي ومن أهمها الاستثمار ، والانفاق الحكومي ، ورأس المال البشري (نتيجة انخفاض الانفاق على التعليم). وقامت الدراسة بالتمييز بين الآثار

(1) Alesina, A. et al. (1992), "Political Instability and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, (September), NBER Working Paper # 4173, pp:5-9.

(2) Feng, Yi. (1997) "Democracy, Political Instability and Economic Growth", British Journal of Political Science, (July), Vol.27, No.3, pp: 391-418.

(3) Gyimah, K. & Traynor, L. (1999), "Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa", Journal of African Economies, Vol.8, No.1, pp:52-86.

المباشرة وغير المباشرة والآثار الكلية للديموقراطية وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير كلي معنوي على النمو، ولكن أثره المباشر غير معنوي، وتدل هذه النتيجة على أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير غير مباشر على النمو من خلال تأثيره على قنوات أو محددات النمو الأساسية مثل: الاستثمار والانفاق الحكومي، وأن أهم قنوات الانتقال هي قناة الاستثمار. وتوصلت الدراسة إلى أن تحسن مؤشر الاستقرار السياسي بنسبة ١٪ يؤدي إلى تحسن النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار بنسبة ٠,٢٨٪.<sup>(١)</sup>

أشارت دراسة Bhaskar K. et al (٢٠٠٥) إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات أهمها:<sup>(٢)</sup> أولاً: التأثير السلبي على نمو الانتاجية الكلية TFP وبالتالي النمو الاقتصادي.

ثانياً: انخفاض الانفاق على التنمية، حيث تؤدي الأحداث المسببة لعدم الاستقرار السياسي السابق ذكرها إلى زيادة الانفاق الحكومي على حساب الانفاق على التنمية خاصة في ظل ما تعانيه الدول النامية من عجز في الموازنة العامة، وبالتالي انخفاض معدلات النمو، واتفقت مع هذه النتيجة دراسة Ra & Singh (٢٠٠٥).<sup>(٣)</sup>

ثالثاً: الانفاق الحكومي الاستهلاكي، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة انفاق الحكومة المخصص لمواجهة الأحداث المصاحبة له. وتتمثل هذه الزيادة في الانفاق العسكري، الانفاق على رجال الأمن (الشرطة والقوات المسلحة)، شراء الذخائر والأسلحة والمعدات العسكرية، الزيادة في الانفاق الحكومي للسيطرة على المظاهرات، التكاليف الناتجة عن تغير الحكومات المتكرر ودعم الحلفاء السياسيين، ومن المعروف أن أوجه الانفاق السابقة تتسم بانخفاض إنتاجيتها، وبالتالي لا تؤدي إلى نمو الناتج المحلي. وقد توصلت دراسة Sharma (٢٠٠٤) إلى نتائج مشابهة عند تحليل أثر الصراعات على السياسات الاقتصادية.<sup>(٤)</sup>

(1) Ranmali, A. (2004), "Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidence", Department of Economics, Illinois Wesleyan University, Committee Chair. Pp: 45-58.

(2) Bhaskar, K. et al (2005), "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)", South Asia Network of Economic Research Institutes, New Delhi, India, pp: 32-41.

(3) Ra, S & Singh, B. (2005), "Measuring the Economic Costs of Conflict: The Effect of Declining Development Expenditures on Nepal's Economic Growth", NRM Working Paper No.2, Kathmandu: Asian Development Bank, pp:178-183.

(4) Sharma, K. (2004), "Economic Policy and Civil War in Nepal", Paper presented at UNU-WIDER Conference on Making Peace Work, 4-5 June, Helsinki, Finland, pp: 36-42.

رابعاً: المدخرات المحلية؛ تؤدي حالة عدم التأكد المصاحبة لأحداث التوتر السياسي إلى انعدام أو تخفيض الحوافز للادخار المحلي، وهذا ما توصلت إليه أيضاً دراسة Fabrizio (٢٠٠٣).<sup>(١)</sup> وفي ظل تزايد حدة أحداث العنف والقتل والمظاهرات وغيرها، يتجه الأفراد لتخفيض أرصدهم البنكية لمواجهة احتياجاتهم الضرورية، كما لا يفضلون توظيف هذه المدخرات لارتفاع درجة المخاطر في ظل هذه الأوضاع. يُضاف لذلك، أن الانفاق في ظل فترات التوتر والصراعات يفوق كثيراً الانفاق في الفترات العادية، وغالباً يتم تمويل هذه الزيادة من خلال تخفيض الادخار. وأخيراً، أشارت دراسة Ranmali A (٢٠٠٤) إلى اتجاه الادخار إلى الانخفاض بمعدلات متسارعة نتيجة ظاهرة هروب رأس المال التي تصاحب أحداث العنف السياسي أو غيرها وأيضاً نتيجة اتجاهات القادة السياسيين والسلطة العامة.<sup>(٢)</sup>

خامساً: العجز التجاري؛ غالباً ما يصاحب عدم الاستقرار السياسي زيادة في مستويات العجز التجاري نتيجة سياسات عدم التأكد، كما تؤدي التغييرات المتكررة للحكومات إلى تغييرات مماثلة في السياسات العامة للدولة ومنها؛ السياسات الاقتصادية. وفي ظل عدم الاستقرار، يميل رجال الأعمال إلى استغلال هذه الأوضاع لتحقيق هامش ربح مرتفع عن طريق زيادة مستويات الواردات من السلع الأكثر ربحاً. يُضاف إلى ذلك، تنخفض الانتاجية الكلية في فترات انعدام الاستقرار السياسي - كما سبق ذكره -، بالتالي يكون من الأسهل والأكثر ربحية تغطية الطلب المحلي من خلال الواردات بدلاً من تغطيته من خلال الانتاج المحلي (Bhaskar K. et al (٢٠٠٥)).<sup>(٣)</sup>

سادساً: الاستثمار الكلي؛ يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى وجود بيئة تتسم بدرجة عالية من التوتر وسيادة حالة من عدم التأكد، وقد يؤدي ذلك لتخفيض الربحية المتوقعة والكفاءة الحدية للاستثمار Marginal Efficiency of Investment (MEI))، بالتالي تخفيض الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. كما يؤدي

(1) Fabrizio, C. (2003), "Political Instability, Uncertainty and Economics", Journal of Economic Surveys, Vol.17, No.1, pp: 135-137.

(2) Ranmali, A. (2004), "Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidence", Department of Economics, Illinois Wesleyan University, Committee Chair, pp: 83-92.

(3) Bhaskar, K. et al (2005), "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)", Op.Cit., p. 21.

التغير المتكرر للحكومات إلى حدوث تغير متكرر في السياسات والتي قد تؤثر بصورة مباشرة على تدفق الاستثمارات، وبالتالي تخفيض معدلات النمو الاقتصادي.<sup>(١)</sup>

اختبرت دراسة Ourania D (٢٠١٠) العلاقة السابقة في دول أوروبا الغربية خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٤) باستخدام نموذج المعادلات الآنية، وأثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، كما أن هناك علاقة تبادلية بينهما أو ارتباطا متبادلا.<sup>(٢)</sup>

أشارت دراسة Alesina & Francisco (٢٠١١)، ودراسة Gunhild G (٢٠١٢) إلى أن عدم الاستقرار السياسي له آثار سلبية على الاستثمار وبالتالي على تراكم رأس المال المادي.<sup>(٣)</sup> ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما يصاحب هذه الظاهرة درجة عالية من عدم التأكد بشأن السياسات الاقتصادية المستقبلية. وقد أثبتت دراسات كثيرة وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والاستثمار من أهمها

(Alesina & Perotti, 1996; Özler & Rodrik, 1992; Perotti, 1996).<sup>(٤)</sup>

كما أشارت دراسة Alesina & Francisco (٢٠١١) إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على الانتاجية، وأرجعت الدراسة ذلك إلى أن ارتفاع درجة عدم التأكد حول المستقبل قد يؤدي إلى تخفيض كفاءة تخصيص الموارد. كما قد يؤدي إلى تخفيض الشركات والحكومات لنفقات البحوث والتطوير، وبالتالي انخفاض معدلات التقدم التكنولوجي.<sup>(٥)</sup> وأشارت دراسة Said J. et al (٢٠١٤) إلى أن أحداث

(1) Solomon, W. & Daria, S. (2010), "Does Conflict Disrupt Growth? Evidence of the Relationship between Political Instability and National Economic Performance", Op.Cit., p. 25.

(2) Ourania, D. (2010), "Political Instability and Economic Growth in Western Europe: A Causality Analysis for 55 Years", 3rd PHD conference in Economics 2010, Brunel University, West London, UK. P. 18.

(٣) راجع في ذلك.

Alesina, A. & Francisco, V. (2011), "How Does Political Instability Affect Economic Growth?", IMF Working Paper, Middle East and Central Asia Department, p. 14.

Gunhild, G. (2012), "Exploring the Relationship Between Socio-Economic Inequality, Political Instability and Economic Growth", CMI Working Paper, WP 201 2:2, p.7.

(٤) للمزيد من التفاصيل، راجع،

Ozler, S. & Rodrik, D. (1992), "External shocks, Politics, and Private Investment: Some Theory and Empirical Evidence", Journal of Development Economics, Vol. 39, p.18.

Alesina, A. & Perotti, R. (1996), "Income Distribution, Political Instability and Investment", European Economic Review, 40, pp:1203-1228

Perotti, R. (1996), "Growth, Income Distribution and Democracy: What the Data Say", Journal of Economic Growth, 1, pp.149-187.

(5) Alesina, A. & Francisco, V. (2011), "How Does Political Instability Affect Economic Growth?", Op.Cit., p. 36.

العنف والاضطرابات المدنية والإضرابات قد تؤدي إلى إعاقة نشاط المنشآت والأسواق ، تخفيض ساعات العمل وتدمير جزء من الطاقة الانتاجية للمجتمع. بالتالي يمكن القول : بأن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض نمو الانتاجية. وأخيراً ، قد يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على تراكم رأس المال البشري ، ويرجع ذلك إلى أن حالة عدم التأكد حول المستقبل قد يؤدي إلى تخفيض الاستثمارات في مجال التعليم والتدريب.<sup>(١)</sup>

## ٢. مفهوم عدم الاستقرار السياسي وطرق قياسه

يوجد خلاف كبير حول مفهوم عدم الاستقرار السياسي لاعتباره مفهوماً متعدد الأبعاد ، بالإضافة لكونه مفهوماً نسبياً تختلف درجته وحدته في الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة. يعرف Alesina et al (١٩٩٢) عدم الاستقرار السياسي بأنه توافر الضرب لانهيار الحكومة.<sup>(٢)</sup> كما عرفه Bildirici M. (٢٠٠٤) بأنه حالة من الاضطراب السياسي تمر بها الدولة ، وقد تشمل وفاة أشخاص وفي كثير من الحالات تؤدي لتدهور الأوضاع الاقتصادية<sup>(٣)</sup> ، بينما تناول Gunhild G. (٢٠١٢) عدم الاستقرار السياسي بمفهوم أكثر اتساعاً ، حيث عرفه بأنه احتمال وجود أسباب للمظاهرات ، أشكال العنف ، الإضراب عن العمل ، احتمال حدوث انقلابات وأخيراً قدرة الحكومة على البقاء ومقاومة الانهيار ، ووفقاً للنظريات السياسية لماكس فيبر ، يرتبط الاستقرار السياسي بقدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية ، ومن أهمها : الأمن والغذاء والمسكن ، وقدرتها على إنفاذ القوانين ، وأن غياب هذه المقومات يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ، أي أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مفهوم عدم الاستقرار السياسي ومفهوم الدولة فاشلة.<sup>(٤)</sup>

يتضح من العرض السابق ، أن الخلاف الأساسي بين المفاهيم المختلفة لعدم الاستقرار السياسي يكمن في عدد محدداته التي يشملها كل تعريف . وقد يرجع ذلك لما سبق ذكره بأنه مفهوم نسبي متعدد الأبعاد. وأدى هذا الخلاف إلى تباين طرق قياس عدم الاستقرار السياسي بين الدراسات التطبيقية المهتمة بهذا الشأن.

(1) Said, J. et al (2014), "Political Instability and Growth: Case of the Developing Countries", International Journal of Social Science Research, Vol.2, No.1, Macrothink Institute, pp: 20-22.

(2) Alesina, A. et al. (1992), " Political Instability and Economic Growth", Op.Cit., p. 2.

(3) Bildirici, M. (2004), "Political Instability And Growth: An Econometric Analysis Of Turkey, Mexico, Argentina And Brasil. 1985-2004", Applied Econometrics and International Development, Vol. 4-4, AEID, p. 35.

(4) Gunhild, G. (2012), "Exploring the Relationship Between Socio-Economic Inequality, Political Instability and Economic Growth", Op.Cit., p.10.

تعد كصفة قياس أو التعبير عن عدم الاستقرار السياسي من أهم المشكلات التي تواجه الدراسات التطبيقية المهمة بتأثير هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي. ويمكن القول : إن الباحثين قاموا بتعريف وقياس عدم الاستقرار السياسي بطريقتين أساسيتين. الطريقة الأولى: يتم فيها استخدام متغير أو أكثر للتعبير عن عدم الاستقرار السياسي ، ومن أهم الدراسات التي اتبعت هذه الطريقة واعتمدت على متغير واحد كمؤشر لعدم الاستقرار السياسي هي دراسة Haan & Siermann (1996) ، Benhabib & Spiegel (1997) ، والتي ركزت على معدل دوران السلطة التنفيذية Executive Turnover واتخذت من عدد مرات انهيار الحكومة مؤشراً له.<sup>(١)</sup> بينما استخدمت دراسة Alesina et al (1992; 1996) احتمال انتهاء الحكومة Government Termination<sup>(٢)</sup> ، واستخدمت دراسات Guillaumont et al (1999) ودراسة Stevens (2000) متغير طول عمر الحكومة Government longevity<sup>(٣)</sup> ، كما استخدمت دراسات Fosu (1992; 2002) و Ghura & Mercereau (2004) متغير أحداث الانقلاب Coup Events<sup>(٤)</sup> ، واستخدمت دراسة Zureiqat (2005) مؤشر الديمقراطية Polity II<sup>(٥)</sup> ، كما اعتمدت دراسة Alesina & Francisco (2011) على الاستقرار الحكومي وعبرت عنه بعدد مرات تسمية رئيس مجلس الوزراء في السنة و/

(١) للمزيد من التفاصيل،

Haan, J. & Siermann, C. (1996), "Political Instability, Freedom and Economic Growth: Some Further Evidence.", *Economic Development and Cultural Change*, (44)2, pp: 11-15.

Benhabib & Spiegel (1997), "growth and Investment Across Countries: Are Primitives All That Matter?", Federal Reserve Bank of San Francisco, Working Paper 97-3.

(٢) راجع ،

Alesina, A. et al. (1992). " Political Instability and Economic Growth". *Op.Cit.*, p. 4.

\_\_\_\_\_ (1996) " Political instability and economic growth," *Journal of Economic Growth* (٢) p. ١٧.

(3) - Guillaumont et al. (1999), " How Instability Lowers African Growth", *Op.Cit.*, p.21.

- Stevens, G. (2000), "Politics, Economics and Investment: Explaining Plant and Equipment Spending by US Direct Investors in Argentina, Brazil and Mexico", *Journal of International Money and Finance*, 19, pp:153-183.

(4) - Fosu, A. (1992), "Political Instability and Economic-Growth - Evidence from Sub-Saharan Africa", *Economic Development and Cultural Change*, 40 (4), pp: 829-841.

- Fosu, A. (2002) "Political instability and economic growth: Implications of coup events in sub-Saharan Africa", *American Journal of Economics and Sociology*, (Jan), Vol.61. No.1., pp:814-816.

- Ghura, D. & Mercereau, B. (2004), " Political Instability and Growth: The Central African Republic", *IMF Working Paper/04/80*, African and Asia and Pacific Department, pp:16-19.

(5) Zureiqat, H. (2005) "Political Instability and Economic Performance: A Panel Data Analysis", *Op.Cit.*, p.29.



أو بقاء ٥٠% من الوزراء دون تغيير خلال العام<sup>(١)</sup>، كذلك اتخذت دراسة Looi Theam (٢٠١٢) الاضطرابات المدنية كمؤشر لعدم الاستقرار السياسي<sup>(٢)</sup>.

ومن أهم الدراسات التي استخدمت أكثر من متغير لتعريف عدم الاستقرار السياسي هي دراسة Easterly & Rebelo (١٩٩٢) والتي استخدمت الاغتيالات Assassinations وضحايا الحرب War Casualties<sup>(٣)</sup>، واستخدمت دراسة Barro & Lee (١٩٩٤) الثورات والاغتيالات وضحايا الحرب<sup>(٤)</sup>، بينما استخدمت دراسة Sala Martin (١٩٩٧) ودراسة Ley & Steel (١٩٩٩) الثورات والانقلابات والحرب كمؤشر صوري<sup>(٥)</sup>، واستخدمت دراسة Berthelemy et al (٢٠٠٢) حدوث الاضرابات والمظاهرات والعنف والانقلاب<sup>(٦)</sup>، وفي هذا الصدد أشارت دراسة Richard (٢٠٠٩) إلى أن الاعتماد على متغير واحد يؤدي إلى نتائج خاطئة ومضللة لأثر عدم الاستقرار السياسي على النمو، واعتمدت الدراسة على أربعة متغيرات هي الاحتجاجات المدنية، العدوان بدوافع سياسية، عدم الاستقرار داخل النظام السياسي، كثرة تغيرات الأنظمة السياسية<sup>(٧)</sup>. أما الطريقة الثانية، فهي استخدام مؤشر للاضطرابات السياسية والاجتماعية والذي يتضمن عدة مؤشرات تعكس الاحتجاج السياسي والعنف الاجتماعي مثل: الشعب، السجناء السياسيين، المظاهرات ضد الحكومة، الاضرابات والاغتيالات والقتل بدوافع سياسية. وقد اعتمدت دراسات Hibbs (١٩٧٣)، Vaniers & Gupta (١٩٨٦) و Gupta (١٩٩٠) على طريقة المكون الأساسي في تكوين مؤشر عدم الاستقرار

(1) Alesina, A. & Francisco, V. (2011), "How Does Political Instability Affect Economic Growth?", Op.Cit., p. 32.

(2) Looi, T. (2013), "A Study of Political Stability in Malaysia: A Study about National Civilian Perception", IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS), Volume 8, Issue 4, pp: 92-93.

(3) Easterly, W., & Sergio, R. (1993), "Fiscal Policy and Growth: An Empirical Investigation.", Journal of Monetary Economics, 32, p. 417.

(4) Barro, R. & Lee, J. (1994), "Sources of Economic Growth", Carnegie Rochester Conference Series on Public Policy. Vol.4, pp: 5-8.

(5) - Sala, M. (1997), "I Just Ran Two Million Regressions", American Economic Review, 87 (2).

- Ley, E. & Steel, M. (1999), "We Have Just Averaged Over Two Trillions Cross Country Growth Regressions", University of Edinburgh, Mimeo, pp:2-10.

(6) Berthelemy, J. et al (2002), " Political Instability, Political Regimes and Economic Performance in African Countries", African Economic Outlook, p.8.

(7) Richard, j. (2009), " On the Measurement of Political Instability and its Impact on Economic Growth", Faculty of Economics, University of Groningen, The Netherlands. Pp:15-29.

السياسي<sup>(١)</sup>، إلا أن هذه الطريقة أصبحت من الطرق الشائعة منذ دراسة Alesina & Perotti (١٩٩٦)<sup>(٢)</sup>. وقد اعتمدت دراسات كثيرة على هذه الطريقة ومن أهمها Annett ، (١٩٩٦) Campos and Nugent ، (١٩٩٩) Gyimah & Traynor ، (١٩٩٩) Asteriou & Simon Price ، (٢٠٠١) ، معهد التنمية المتكاملة (٢٠٠٥)<sup>(٣)</sup>.

ويعتبر من أهم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وأكثرها شمولاً لمحددات هذه الظاهرة هو مؤشر الدليل الدولي لمخاطر الدولة The International Country Risk Guide (ICRG) ، ولأهمية هذا المؤشر ودوره في تحليل كافة مصادر عدم الاستقرار السياسي ، فستتناوله الدراسة بشيء من التفصيل.

تم إنشاء نموذج ICRG للتنبؤ بالمخاطر المالية والاقتصادية والسياسية في عام ١٩٨٠ من قبل محرري التقارير الدولية. ويتكون المؤشر من ٢٢ متغير، تم تقسيمها إلى ثلاث فئات فرعية للمخاطر وهي: السياسية، المالية، الاقتصادية. وقد تم إنشاء رقم قياسي منفصل لكل فئة فرعية. ويتكون مؤشر المخاطر السياسية من ١٠٠ نقطة، أما مؤشر المخاطر المالية ومؤشر المخاطر الاقتصادية فيتكون كل منهما من ٥٠ نقطة. هذا ويتضمن المؤشر المركب لمخاطر الدولة أوزاناً ترجيحية لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية الثلاث، ويتم الحصول على هذه الأوزان بقسمة إجمالي النقاط من المؤشرات الثلاث على (٢). ويتم تصنيف المؤشر المركب إلى فئات معينة تبدأ من مخاطر مرتفعة جداً

(١) لتزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات.

Hibbs, A. (1973) "Mass Political Violence: A Cross-Sectional Analysis", New York, Wiley and Sons. pp: 92-102.

Venieris, K. & Gupta (1986) , "Income Distribution and Sociopolitical Instability as Determinants of Savings: A Cross-Sectional Model", Journal of Political Economy, Vol. 94, No. 4, pp.873-883.

Gupta, D. (1990), "The Economics of Political Violence: The Effect of Political Instability on Economic Growth", Greenwood Publishing Group.

(2) Alesina, A. & Perotti, R. (1996). "Income Distribution, Political Instability and Investment". European Economic Review, 40, pp.1203-1228.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات.

Perotti, R. (1996), "Growth, Income Distribution and Democracy: What the Data Say", Journal of Economic Growth, 1, pp:149-187.

Campos, N. & Nugent, J. (1999a), "Who is Afraid of Political Instability", University of Southern California, Mimeo, pp: 157-172.

Gyimah, K. & Traynor, L. (1999), "Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa", Journal of African Economies, Vol.8, No.1, pp:52-86.

Annett, A. (2000), "Social Fractionalization, Political Instability and the Size of Government", IMF Working Paper, WP/00/82, pp: 561-592.

Asteriou, D. & Price, S. (2001), "Political Instability and Economic Growth: UK Time Series Evidence", Scottish Journal of Political Economy, Vol.48, No.4, pp:244- 249.

Institute of Integrated Development Studies (2005), " The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)", Op.Cit., p.37.

( صفر-٤٩,٩ نقطة ) ، مخاطر مرتفعة ( ٥٠ - ٥٩,٩ نقطة ) ، مخاطر متوسطة ( ٦٠ - ٦٩,٩ نقطة ) ، مخاطر منخفضة ( ٧٠ - ٧٩,٩ نقطة ) وأخيراً مخاطر منخفضة جداً ( ٨٠ - ١٠٠ نقطة )<sup>(١)</sup>.

وتضم المخاطر السياسية ١٢ مكوناً (بجانب ١٥ مكون فرعي) ، ويضم كل من المخاطر المالية والاقتصادية خمسة مكونات. وتم وضع قيمة قصوى وأخرى دنيا لكل مكون من هذه المكونات (نقاط المخاطر). ويشير أعلى رقم من النقاط إلى أدنى مخاطر محتملة لهذا المكون ، بينما يشير أقل رقم (الصفر) إلى أعلى مخاطر محتملة.

ويتمثل الهدف من تقييم المخاطر السياسية في توفير وسيلة لتقييم الاستقرار السياسي في الدول التي يغطيها ICRG وذلك على أساس مقارن. ويتم ذلك عن طريق تعيين نقاط المخاطر لمجموعة من العوامل تعبر عن مكونات المخاطر السياسية ، والحد الأدنى لعدد النقاط التي يمكن تحديدها لكل عنصر هو الصفر ، بينما يتوقف الحد الأعلى لعدد النقاط على الوزن ثابت المحدد للعنصر أو المكون في التقييم العام للمخاطر السياسية ، وفي كل حالة ، يشير مجموع النقاط الأقل إلى مخاطر سياسية أعلى والعكس صحيح.

### ٣. محددات الاستقرار السياسي

توجد العديد من المتغيرات التي تؤثر في درجة الاستقرار السياسي لأي دولة ، ومن الجدير بالذكر أن هناك خلافاً بين الدراسات التطبيقية يتعلق بعدد هذه المحددات والأهمية النسبية لكل منها ، ومن أهم الدراسات التي تناولت محددات الاستقرار السياسي على سبيل المثال لا الحصر Schneider & Frey (١٩٨٥) ، Borner Blanco & Paldam (١٩٩٨) ، Bildirici Melike (٢٠٠٤) ، De Haan (٢٠٠٧) ، & (٢٠٠٩) Richard j. ، Muhammad N. et al. (٢٠٠٩) ، Said J. (٢٠١٠).

(1) PRS Group (2015), International Country Risk Guide, Volume XXXVI, No.1.

et al (٢٠١٤).<sup>(١)</sup> ويمكن القول: إن محددات المخاطر السياسية التي يشملها الدليل الدولي لمخاطر الدولة ICRG والبالغ عددها ١٢ محددًا، تعتبر أكثر شمولًا وقدرة على شرح وتفسير مفهوم الاستقرار السياسي، وسوف تتناولها الدراسة بشكل مختصر.

### - الاستقرار الحكومي Government Stability

ويعكس ذلك المكون قدرة الحكومة على تنفيذ برامجها المعلنة وكذلك قدرتها على البقاء في السلطة. ويشمل ذلك المكون ثلاثة عناصر فرعية هي وحدة وتماسك الحكومة Government Unity، القوة التشريعية Legislative Strength والدعم الشعبي Popular Support. والحد الأقصى للنقاط لكل منها ٤ والذي يشير إلى مستوى منخفض جدًا من المخاطر، بينما الحد الأدنى (صفر) يشير إلى مخاطر مرتفعة جدًا.

### - الظروف الاقتصادية والاجتماعية Socioeconomic Conditions

ويتضمن هذا المكون تقييم للضغوط الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والتي يمكن أن تؤدي إلى تقييد الأداء الحكومي أو عدم الرضا الاجتماعي. ويشمل هذا المكون أيضًا ثلاثة مكونات فرعية الحد الأقصى من النقاط لكل منها (٤) وهي البطالة، ثقة المستهلك والمقر.

### - صورة الاستثمار Investment Profile

وهو تقييم للعوامل التي تؤثر على مخاطر الاستثمار ولا تشملها المكونات السياسية والاقتصادية والمالية الأخرى. ويشمل هذا المكون أيضًا ثلاثة مكونات فرعية وهي نزع الملكية Expropriation، حرية تحويل الأرباح Profits Repatriation وتأجيل الدفع Payment Delays.

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات:

Schneider, F. & Frey, B. (1985), "Economic and political determinants of foreign direct investment", World Development, 13, pp: 161-175.

Borner, S. & Paldam, M. (1998), The Political Dimension of Economic Growth, Palgrave Macmillan, New York, pp:195-202.

Bildirici, M. (2004), "Political Instability And Growth: An Econometric Analysis Of Turkey, Mexico, Argentina And Brasil. 1985-2004", Op.Cit., p. 36.

De Haan, J. (2007). "Political institutions and economic growth reconsidered.", Public Choice 127, pp: 15-29.

Blanco, L. and Grier, R. (2009), " Long Live Democracy: The Determinants of Political Instability in Latin America", Journal of Development Studies. 45 (1), pp: 76-95.

Richard, j. (2009), " On the Measurement of Political Instability and its Impact on Economic Growth", Op.Cit., Pp:15-29.

Muhammad, N. et al. (2010), " Political Instability and Economic Development: Pakistan Time-Series Analysis", Op.Cit., pp: 179-190.

Said J. et al (٢٠١٤) "Political Instability and Growth, Case of the Developing Countries" Op.Cit. pp

### - الصراع الداخلي Internal Conflict

ويشمل تقييم العنف السياسي في الدولة وأثره الفعلي أو المحتمل على الحكم ، وتمنح الدول أعلى تصنيف في حالة عدم وجود مقاومة أو معارضة مسلحة للحكومة ، وكذلك عدم قيام الحكومة بممارسة العنف أو الاستبداد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر تجاه شعبها ، ويُعطى أدنى تصنيف للدول التي تعاني من الحروب والصراعات الأهلية ، ويشمل هذا المكون ثلاثة مكونات فرعية وهي الحرب الأهلية / تهديد الانقلاب Civil War/Coup Threat ، الإرهاب /العنف السياسي Terrorism/ Political Violence ، الاضطراب المدني Civil Disorder .

### - الصراع الخارجي External Conflict

وهو تقدير للمخاطر التي تتعرض لها الحكومة الحالية نتيجة الأعمال التي يقوم بها الأجانب ، وتشمل الضغوط الخارجية غير المعتمدة على القوة (الضغوط الدبلوماسية ، وقف المساعدات ، القيود التجارية ، النزاعات الإقليمية ، العقوبات وغيرها) ، وكذلك الضغوط الخارجية باستخدام القوة (النزاعات عبر الحدود إلى الحرب الشاملة).

وتؤثر الصراعات الخارجية سلباً على الاستثمارات الأجنبية من خلال طرق كثيرة منها : القيود على العمليات ، العقوبات المفروضة على التجارة والاستثمار ، تشوهات في تخصيص الموارد الاقتصادية والتغير العنيف في بنية المجتمع. ويشمل هذا المكون ثلاث عناصر فرعية هي : الحرب ، النزاعات عبر الحدود والضغوط الخارجية.

### - الفساد Corruption

ويعبر عن الفساد داخل النظام السياسي. ويمثل الفساد تهديداً مباشراً للاستثمار الأجنبي المباشر لعدة أسباب أهمها: أنه يشوه البيئة الاقتصادية والمالية ، يقلل من كفاءة الحكومة وقطاع الأعمال من خلال تمكين أفراد من تولي مناصب في السلطة بناء على المحسوبية دون اعتبار للكفاءة ، وأخيراً ، يؤدي إلى عدم استقرار العملية السياسية برمتها.

### - تدخل الجيش في السياسة Military in Politics

أشارت العديد من الدراسات أن النظام العسكري واسع النطاق يؤدي إلى درجة عالية من المخاطر. وهنا يتم التفرقة بين الأجلين القصير والطويل ، ففي الأجل القصير ،

قد يساعد النظام العسكري في أحداث الاستقرار وبالتالي انخفاض مخاطر الأعمال . أما في الأجل الطويل ، فمن المتوقع أن يؤدي النظام العسكري لارتفاع درجة المخاطر . ويمكن تفسير ذلك فساد نظام الحكم ، وكذلك فإن استمرار هذا النظام غالباً ما يؤدي إلى وجود المعارضة المسلحة . ويمكن القول : إن المشاركة العسكرية في الحكم قد تكون نتيجة للصعوبات التي تواجه الدولة ، وليس سبباً في هذه الصعوبات . وبصفة عامة ، يشير انخفاض تصنيف المخاطر إلى عمق التدخل العسكري في العملية السياسية ، وكذلك لارتفاع مستوى المخاطر السياسية .

### - التوترات الدينية Religious Tensions

تنشأ التوترات الدينية نتيجة سيطرة مجموعة دينية واحدة على المجتمع أو الحكم ، وتسعى لإحلال القانون الديني محل القانون المدني ، قمع الحرية الدينية ، استبعاد الديانات الأخرى من العملية السياسية والاجتماعية ، كما تسعى هذه المجموعة إلى أن تكون لها هوية منفصلة عن الدولة ككل . وقد ينتهي هذا التوتر بفرض سياسات غير ملائمة من قبل أفراد عديمي الخبرة السياسية وتزايد فرص قيام الحرب الأهلية .

### - القانون والنظام Law and Order

ويُقصد به قوة النظام القانوني وتزاهته ومدى احترام المواطنين للقوانين والالتزام بها . وتحصل الدولة على تصنيف مرتفع إذا تمتعت بوجود نظام قضائي قوي مع انخفاض معدل الجريمة ، ومواجهة أي محاولة للخروج عن القانون بإجراءات فعالة مثل : الاضرابات غير القانونية .

### - النزاعات العرقية Ethnic Tensions

ويعكس هذا المحدد درجة التوتر داخل الدولة والتي ترجع إلى الانقسامات نتيجة اختلاف العرق أو الجنسية أو اللغة . وتزيد حدة هذه التوترات عندما تزداد درجة تعصب الجماعات المتصارعة مع غياب أي استعداد لتقديم تنازلات .

### - المساءلة الديمقراطية Democratic Accountability

ويقيس هذا المحدد درجة استجابة الحكومة لمطالب شعبها ، فإذا انخفضت هذه الدرجة ، فيمكن تغيير هذه الحكومة بصورة سلمية في المجتمعات الديمقراطية ، أما

في المجتمعات غير الديمقراطية، فعادة ما يتخذ هذا التغيير صورا من العنف تؤثر بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي للدولة.

### - جودة البيروقراطية Bureaucracy Quality

تؤدي قوة مؤسسات الدولة وارتفاع جودة البيروقراطية إلى تجنب الآثار السلبية الناتجة عن مراجعة السياسات المختلفة، خاصة عند تغير الحكومات، بالتالي يمكن القول: إن الدولة تحظى بدرجة عالية من الاستقرار السياسي عندما يتوافر لمؤسساتها القوة والخبرة في إدارة الدولة دون اللجوء لتغيرات جذرية في سياساتها عند تعاقب الحكومات، وأيضاً دون حدوث اضطرابات في الخدمات المقدمة للجمهور.

#### ٤. واقع الاستقرار السياسي في مصر:

مرت مصر بالعديد من الأحداث التي فرضت عليها حالة من عدم الاستقرار السياسي، ففي العصر الحديث ومنذ عام ١٩٤٨ خاضت مصر أربع حروب، كذلك شهدت عدد كبيراً من الاغتيالات كان أبرزها اغتيال الرئيس السادات ١٩٨١ والتي ترتب عليها فرض حالة الطوارئ لفترة زادت عن الثلاثين عاماً. وكذلك شهد عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من حالات اغتيال لكبار المسؤولين، إضافة للعديد من العمليات الإرهابية التي أثرت سلباً على التنمية الاقتصادية وكان من أهمها حادث الأقصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ وغيرها.

وبالرغم من الأحداث السابقة تظل الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) من أسوأ الفترات التي شهدتها مصر فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، ووفقاً لتقرير الدليل الدولي لمخاطر الدولة ICRG، بلغ مؤشر المخاطر السياسية بالنسبة لمصر في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حوالي ٤٧ نقطة، ومضاد ذلك تصنيف مصر كدولة ذات مخاطر سياسية مرتفعة جداً (أقل من ٥٠ نقطة) وهي الفئة الأخيرة وأسوأ الفئات بالنسبة لهذا المؤشر. وشهد عام ٢٠١٤ تحسناً طفيفاً (٤٨,٥ نقطة) ولكن ظلت مصر أيضاً في الفئة السابقة، واحتلت مصر الترتيب ١٢٥ من ١٤٠ دولة شملها التقرير من حيث درجة الاستقرار السياسي، أي كانت مصر في هذا العام ضمن أسوأ ١٦ دولة في العالم من حيث المخاطر السياسية، وفي يناير ٢٠١٥، شهدت مصر تحسناً طفيفاً أيضاً وحققت الحد الأدنى من ثاني أسوأ فئات الاستقرار السياسي (٥٠,٩-٥٩ نقطة)، حيث بلغ المؤشر السابق بالنسبة لمصر ٥٠ نقطة. وتعكس الأرقام السابقة واقع مصر شديد السوء فيما يتعلق بالاستقرار

السياسي إجمالاً ، وبين الجدول رقم (١) بشكل تفصيلي واقع محددات الاستقرار السياسي في مصر عام ٢٠١٤.

وتوضح بيانات الجدول أن ستة من محددات الاستقرار السياسي البالغ عددها ١٢ محددًا تقع في فئة المخاطر المرتفعة جداً ، وذلك كما جاء في مؤشر ICRG. وهي بالترتيب وفقاً لارتفاع درجة المخاطر ، تدخل الجيش في السياسة ، حيث حصلت مصر على نقطة واحدة من إجمالي ٦ نقاط ، ويرجع ذلك للظروف التي مرت بها مصر والتي استوجبت تدخل الجيش في الحياة السياسية ، ثم تأتي الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، حيث حصلت مصر على ٣,٥ نقطة من ١٢ نقطة بنسبة ٢٩,٢% ، ويرجع ذلك لسوء الأداء الاقتصادي والتراجع الحاد لجميع المؤشرات الاقتصادية الكلية ، وكذلك زيادة الضغوط الاجتماعية وعدم الرضا الاجتماعي نتيجة زيادة معدلات البطالة والفقر. ويأتي بعد ذلك الفساد بنقطتين فقط من إجمالي ٦ نقاط بنسبة ٣٣,٣% ، مما يدل على أن الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة ليست بالقدر الكافي ولم تؤت ثمارها ، وجاء أيضاً محدد الديمقراطية في نفس ترتيب الفساد وبنفس النسبة ٣٣,٣% . وقد يعد ذلك أمراً طبيعياً في دولة ما زالت تخطو خطواتها الأولى في طريق الممارسة الديمقراطية ، وجاء في المرتبة الخامسة محدد التوترات الدينية والذي سجل ٢,٥ نقطة من إجمالي ٦ نقاط وبنسبة ٤١,٧% ، حيث شهدت مصر منذ ثورة يناير تصاعد هذه الظاهرة ، خاصة في عام ٢٠١٢ والذي شهد بعض الاعتداءات على دور العبادة ، وكذلك محاولة سيطرة اتجاه واحد على المجتمع والحكم ، أما المحدد السادس والأخير في فئة المخاطر المرتفعة جداً هو الصراعات الداخلية ، حيث شهدت مصر حالة غير مسبوقة من العنف السياسي والإرهاب والاضطرابات المدنية ، وسجل هذا المحدد ٥,٥ نقطة من ١٢ نقطة وبنسبة ٤٥,٨%.

وجاءت أربعة محددات في فئة المخاطر المرتفعة ، وأول هذه المحددات مناخ الاستثمار ، حيث سجل الحد الأدنى لهذه الفئة وهو ٥٠% ، ويدل ذلك على حاجة مصر لبذل مزيد من الجهد لتحسين مناخ الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالبيئة القانونية وتسهيل إجراءات الاستثمار. وثاني المحددات التي تقع في هذه الفئة هو القانون والنظام حيث سجل نفس النسبة السابقة ٥٠% ، ويدل ذلك المؤشر على حاجة مصر لاتخاذ مزيد من الإجراءات التي تكفل احترام القوانين من كافة أطراف المجتمع ومواجهة ارتفاع معدل الجريمة ، وأي محاولة للخروج عن القانون ، وثالث هذه



المحددات هو البيروقراطية وبنفس النسبة السابقة أيضاً ٥٠٪، حيث تعاني مصر من ضعف الجوانب الأكبر من المؤسسات الحكومية بالإضافة لغياب الرؤية، الأمر الذي أدى إلى تغيير كبير في السياسات الحكومية مع تعاقب الحكومات المختلفة.

### جدول رقم (١)

واقع محددات الاستقرار السياسي في مصر خلال عام ٢٠١٤

المكون	الحد الأقصى من النقاط	النقاط المحققة	نسبة المحقق	تصنيف المخاطر
الاستقرار الحكومي	١٢	٧,٠	٥٨,٣٪	مرتفعة
الظروف الاجتماعية والاقتصادية	١٢	٣,٥	٢٩,٢٪	مرتفعة جداً
مناخ الاستثمار	١٢	٦,٠	٥٠,٠٪	مرتفعة
الصراعات الداخلية	١٢	٥,٥	٤٥,٨٪	مرتفعة جداً
الصراعات الخارجية	١٢	٩,٠	٧٥,٠٪	منخفضة
الفساد	٦	٢,٠	٣٣,٣٪	مرتفعة جداً
تدخل الجيش في السياسة	٦	١,٠	١٦,٧٪	مرتفعة جداً
التوترات الدينية	٦	٢,٥	٤١,٧٪	مرتفعة جداً
القانون والنظام	٦	٣,٠	٥٠,٠٪	مرتفعة
النزاعات العرقية	٦	٥,٠	٨٣,٣٪	منخفضة جداً
المساءلة الديمقراطية	٦	٢,٠	٣٣,٣٪	مرتفعة جداً
جودة البيروقراطية	٤	٢,٠	٥٠,٠٪	مرتفعة
الإجمالي	١٠٠	٤٨,٥		

PRS Group (2015), International Country Risk Guide, Volume XXXVI, Number 1.

وأخر المحددات التي تقع في فئة المخاطر المرتفعة هو الاستقرار الحكومي، حيث حصل على نسبة ٥٨,٣٪، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الحكومة على البقاء في السلطة فترة طويلة، وانعكس ذلك في زيادة معدل التغييرات الوزارية خاصة بعد يناير ٢٠١١ نتيجة الضغوط المجتمعية. كذلك عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تنفيذ برامجها المعلنة نتيجة بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها مصر.

أما المحددان اللذان يمثلان نقاط القوة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي في مصر هما الصراعات الخارجية والنزاعات العرقية، حيث حقق الأول نسبة ٧٥٪ من إجمالي النقاط لهذا العنصر، أي أنه يقع في فئة المخاطر المنخفضة، ويعكس ذلك نجاح السياسة المصرية الخارجية في اكتساب ثقة المجتمع الدولي وكفاءة التعامل مع الضغوط الخارجية خاصة في أعقاب أحداث يونيو ٢٠١٣، أما المحدد الثاني وهو

النزاعات العرقية ، فيعتبر أفضل محددات الاستقرار السياسي في مصر ، حيث حقق ٨٣,٣% من إجمالي النقاط لهذا العنصر ، كما أنه العنصر الوحيد الذي يُصنف ضمن فئات المخاطر المنخفضة جداً ، ويدل ذلك على أن المجتمع المصري يتمتع بوحدة الصف إلى حد كبير ، ولا يوجد به انقسامات تذكر ترجع لاختلاف اللغة أو الدين أو الجنسية.

### ٥٠ توصيف النموذج والبيانات وطريقة التقدير

أشارت دراسات كثيرة من أهمها Alesina et al (١٩٩٢) و Blanco & Grier (٢٠٠٩) إلى إمكانية وجود ارتباط داخلي بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، وأن أي دراسة تتعلق باختبار العلاقة السابقة ، يجب أن تأخذ في الحسبان هذه المشكلة ، وبناء على ذلك ، أوصت هذه الدراسات باستخدام نموذج المعادلات الأنية لاختبار العلاقة السابقة ، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن طريقة القياس المباشرة لأثر عدم الاستقرار السياسي على النمو قد تؤدي لتقدير مضلل للمساهمة النسبية لكل متغير بالنسبة للأثر الكلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي ، خاصة وأن كافة محددات النمو الأساسية تتأثر بدرجة كبيرة بعدم الاستقرار السياسي.<sup>(١)</sup>

وفي ضوء النتيجة السابقة اعتمدت دراسة Ourania D (٢٠١٠) على نموذج المعادلات الأنية لبحث الصرضية المتعلقة بوجود ارتباط متبادل أو مشترك بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، وكذلك وجود مشكلات تتعلق بالجوانب الداخلية Endogeneity ، وفي مثل هذه الحالات يكون من الأفضل الاعتماد على نموذج المعادلات الأنية لتقدير الأثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي.<sup>(٢)</sup>

وإتافاً مع الدراسات السابقة ، ستستخدم الدراسة مدخل المعادلات الأنية اعتماداً على المنهجية المتبعة في دراسة Newey (١٩٨٧)<sup>(٣)</sup> والتي تم تعديلها في دراسات كثيرة لاحقة من أهمها Londregan & Poole (١٩٩٠) و Alesina A. et al.

(1) - Alesina, A. et al. (1992), "Political Instability and Economic Growth", Op.Cit., p. 9.

- Blanco, L. and Grier, R. (2009), "Long Live Democracy: The Determinants of Political Instability in Latin America", Op.Cit., p. 82.

(2) Ourania, D. (2010), "Political Instability and Economic Growth in Western Europe: A Causality Analysis for 55 Years", Op.Cit., p. 23.

(3) Newey, W. (1987), "Efficient Estimation of Limited Dependent Variable Models with Endogenous Explanatory Variables." Journal of Econometrics, Vol. 36. Pp: 231-250.

Ourania D، (١٩٩٦)، (٢٠١٠)<sup>(١)</sup>، وقد استخدمت هذه الدراسات طريقة التجزئة Decomposition Method التي يمكن من خلالها قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على عدة محددات للنمو، وكذلك تقدير المساهمة النسبية لكل قناة في التأثير الكلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو، ومن الجدير بالذكر أن من أهم الدراسات التطبيقية التي اعتمدت على طريقة التجزئة هي Pellegrini & Mo (٢٠٠١) والتي قامت بتطبيقها في تحليل وقياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي على النمو.<sup>(٢)</sup>

وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة غير مباشرة بين الفساد على النمو من خلال تأثيره على محددات النمو، والتي تمثل قنوات الانتقال وفقاً لهذه الطريقة، ويتطبيق هذه الطريقة على عدم الاستقرار السياسي، يتم تجزئة الأثر الكلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي إلى الأثر المباشر ومجموعة من الآثار غير المباشرة، ويتم ذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\frac{dgrowth}{dPI} = \frac{dgrowth}{dPI} + \sum_{TV} \left( \frac{\delta growth}{\delta TV} \frac{\delta TV}{\delta PI} \right)$$

حيث تشير PI إلى عدم الاستقرار السياسي، كما تشير TV إلى محددات النمو في المعادلة، وتقدير أثر كل قناة في عملية الانتقال، ووفقاً لدراسة Mo (٢٠٠١)، يتم في الخطوة الأولى تقدير أثر كل قناة على النمو، وفي الخطوة الثانية يتم تقدير أثر عدم الاستقرار السياسي بشكل منفصل على كل متغير انتقال، ثم ضرب أثر عدم الاستقرار السياسي على متغير الانتقال في أثر القناة على النمو، وبالتالي يمكن حساب تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو من خلال تلك القناة.

(١) راجع:

Londregan, J., & Poole, K. (1990), "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power", World Politics, 42 (2), pp: 151-183.

Alesina, A. et al. (1996), " Political instability and economic growth.", Journal of Economic Growth, 1(2), pp: 1203-1228.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن طريقة التجزئة:

Mo, P. (2001), "Corruption and Economic Growth", Journal of Comparative Economics, Vol.29, pp:66-79.

Pellegrini, L. & Gerlagh, R. (2004), Corruption's Effect on Growth and Its Transmission Channels, Kyklos, Vol.57, No.3, PP:429-56.

Dreher, A. & Herzfeld, T. (2005), The Economic Costs of Corruption: A Survey and New Evidence, Working Paper 0506001, Public Economics, Econ WPA, pp:5-28.

Pellegrini, L. (2011), "The Effect of Corruption on Growth and its Transmission Channels.", In Pellegrini, L. (2011), Corruption, Development and the Environment, Chapter 4.

هذا وقد تناولت الدراسة في البند الخاص بالدراسات السابقة أهم قنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو وهي رأس المال البشري ، الانفاق الحكومي ، الاستثمار ، التضخم وأخيراً الفساد ، حيث أشارت الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين عدم الاستقرار السياسي والفساد ، فكلما زادت درجة عدم الاستقرار السياسي ، وما ينتج عنه من فوضى وانفلات أمني وعدم احترام للقوانين والنظام ، أدى ذلك إلى زيادة معدلات الفساد والعكس صحيح.

وفي ضوء ما سبق يتكون النموذج الأساسي من معادلة النمو بالإضافة لمعادلات تمثل قنوات الانتقال السابقة ، باستثناء التضخم الذي ستم إضافته لاحقاً لاختبار حساسية النموذج لإضافة قناة جديدة ، وتهدف هذه المعادلات للتعبير عن الآثار غير المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو وأخيراً معادلة تمثل محددات عدم الاستقرار السياسي ، وهي معادلة شرطية لمعالجة مشكلة الجوانب الداخلية Endogeneity Problem والناجمة عن تحديد عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ومتغيرات الانتقال أنياً. ويتشابه هذا النموذج مع الدراسات التي قامت بتطبيق طريقة قنوات الانتقال ، ومن أهمها دراسة Tavares & Wacziarg (٢٠٠١) والتي قامت بتحليل العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي<sup>(١)</sup>، وكذلك دراسة Wacziarg (٢٠٠١) لقياس أثر قنوات الانتقال على انفتاح التجارة والنمو<sup>(٢)</sup> ، ودراسة Lorentzen P. et al (٢٠٠٨) لتحليل العلاقة بين معدل الوفاة والنمو الاقتصادي<sup>(٣)</sup>.

وتتلخص طريقة عمل النموذج في الاعتماد على معادلات أنية يتم فيها استبعاد عدم الاستقرار السياسي من معادلة النمو ، ثم قياس أثره على متغيرات الانتقال الأخرى التي تشملها معادلة النمو. وبعد تقدير هذه المعادلات ، يتم ضرب معامل عدم الاستقرار السياسي من دالة محدد النمو (قناة الانتقال) في معامل (قناة الانتقال) من معادلة انحدار النمو ، ومن خلال هذه الطريقة ، يمكن قياس العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو لكل محدد أساسي من محددات النمو. وينتج عن هذه الطريقة تجزئة إجمالي أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو على محددات النمو

(1) Tavares, J. & Wacziarg, R. (2001), "How Democracy Affects Growth", European Economic Review, Vol.45, No.8, pp: 15-26.

(2) Wacziarg, R. (2001), Measuring the Dynamic Gains from Trade, World Bank Economic Review, Vol.15, No.3, pp: 393-429.

(3) Lorentzen, P., et al. (2008), Death and Development, Journal of Economic Growth, Vol.13, No.2.

الأساسية ، وبعد ذلك يسهل تحديد المساهمة النسبية لكل قناة في الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو ، ويتكون النموذج من المعادلات التالية:

$$GR = \alpha_0 + \alpha_1 IGDP + \alpha_2 Hc + \alpha_3 INV + \alpha_4 GOV + \alpha_5 CRP + \epsilon^g \quad (1)$$

$$PI = \eta_0 + \eta_1 CRP + \eta_2 Gov + \eta_3 IGDP + \eta_4 Pop + \eta_5 Lockl + \epsilon^p \quad (2)$$

$$HC = \delta_0 + \delta_1 PI + \delta_2 GDP + \delta_3 Edu + \delta_4 URBAN + \epsilon^h \quad (3)$$

$$INV = \gamma_0 + \gamma_1 PI + \gamma_2 Hc + \gamma_3 Gov + \gamma_4 IGDP + \gamma_5 Pop15 \quad (4)$$

$$+ \gamma_6 Pop65 + \gamma_7 Open + \epsilon^i$$

$$Gov = g_0 + g_1 PI + g_2 IGDP + g_3 Urban + g_4 Pop + g_5 Pop15 \quad (5)$$

$$+ g_6 Pop65 + \epsilon^g$$

$$CRP = \beta_0 + \beta_1 PI + \beta_2 IGDP + \beta_3 Demo + \epsilon^c \quad (6)$$

ويتكون النموذج السابق من ست معادلات ، تمثل المعادلة رقم (١) محددات النمو الأساسية ، وتم التعبير عن معدل النمو بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GR) ، وشملت المتغيرات المستقلة قنوات الانتقال الأربعة بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأولي Initial GDP ويرمز له بالرمز IGDP. كما تمثل المعادلة رقم (٢) محددات عدم الاستقرار السياسي (PI) ، وهي الفساد (CRP) ، والإنفاق الحكومي (GOV) ، (IGDP) ، والإنفاق العام على التعليم (Edu) ، وعدد السكان (POP) وأخيراً معدل وجود موائى ومنافذ للدولة (Lockl) ، وقد تناولت هذه المحددات دراسة Tavares & Wacziarg (٢٠٠١).

وتمثل المعادلة رقم (٣) محددات رأس المال البشري (HC) والتي تناولتها دراسات كثيرة أهمها Gupta et al (٢٠٠٢) ،<sup>(١)</sup> و Baldacci et al (٢٠٠٨) ،<sup>(٢)</sup> وهذه المحددات هي (PI) ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) ، (Edu) ودرجة التحضر (URBAN). بينما تمثل المعادلة رقم (٤) محددات الاستثمار وهي (IGDP) ، (GOV) ، (HC) والتي اعتمدت عليها دراسة Mauro (١٩٩٥) ، بالإضافة إلى متغيرات نسبة السكان أقل من ١٥ عاماً إلى إجمالي السكان (POP١٥) ، نسبة السكان

(1) Gupta, S., et al. (2002), "The effectiveness of government Spending on Education and Health Care in Developing and Transition Economies", European Journal of Political Economy, Vol.18, pp: 717-737.

(2) Baldacci, E., et al. (2008), Social Spending, Human Capital, and Growth in Developing Countries, World Development, Vol.36, No.8, pp:1317-1341.

فوق ٦٥ عاما (POP٦٥) وأخيراً انفتاح التجارة (OPEN) والتي اعتمدت عليها دراسة Tavares & Wacziarg (٢٠٠١) ودراسة Wacziarg (٢٠٠١).

كما تمثل المعادلة رقم (٥) محددات الإنفاق الحكومي (GOV) وهي عدد السكان (POP)، (IGDP)، (URBAN) والتي استخدمتها دراسة Alesina & Wacziarg (١٩٩٨)<sup>(١)</sup>، بالإضافة إلى (pop٦٥)، (POP٦٥) والتي اعتمدت عليها دراسة Tavares & Wacziarg (٢٠٠١)، ودراسة Wacziarg (٢٠٠١). وتمثل المعادلة الأخيرة في النموذج رقم (٦) محددات الفساد (CRP)، والتي تشمل متغيرين بجانب عدم الاستقرار السياسي (PI) وهما (GDP)، ومتغير عشوائي (Demo) يعبر عن فترة الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية وذلك وفقاً لدراسة Serra (٢٠٠٦)<sup>(٢)</sup>.

#### ٦. نتائج تقدير النموذج :

تنقسم نتائج تقدير النموذج إلى قسمين هما: أولاً: نتائج تقدير النموذج الأساسي الذي يهدف لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر من خلال أربع قنوات انتقال والتي سبق الإشارة إليها، حيث يتم تقدير أثر متغيرات الانتقال على النمو، وكذلك أثر عدم الاستقرار السياسي على كل قناة، ثم المساهمة النسبية لكل قناة انتقال في الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر. ثانياً: نتائج تقدير النموذج بعد إضافة قناة انتقال جديدة وهي التضخم بهدف اختبار حساسية نتائج النموذج - ومن أهمها الأثر الكلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو - لإضافة قناة انتقال جديدة.

#### أولاً: نتائج تقدير النموذج الأساسي :

تشير نتائج تقدير النموذج الأساسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS والموضحة في جدول رقم (٢) أن جميع التقديرات الخاصة بأثر قنوات الانتقال على النمو جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات التطبيقية باستثناء قناة رأس المال البشري، حيث جاءت إشارته سالبة على غير المتوقع، وقد يرجع ذلك إلى سوء المنظومة التعليمية في مصر وعدم اتساقها مع متطلبات سوق العمل من حيث المهارات المطلوبة أو تنمية المهارات الفكرية والإبداعية.

(1) Alesina, A. & Wacziarg, R. (1998), Openness, Country Size and Government, Journal of Public Economics, Vol.69, No.3, pp: 305-321.

(2) Serra, D. (2006), Empirical Determinants of Corruption: A Sensitivity Analysis, Public Choice, Vol.126, No.1/2, pp: 126: 225.

وبالنسبة لمعنوية محددات النمو (متغيرات الانتقال)، فلم تثبت معنوية رأس المال البشري للأسباب السابق ذكرها، كذلك لم تثبت معنوية الانفاق الحكومي، ويمكن تفسير ذلك بأن الجانب الأكبر من الموازنة العامة في مصر يوجه إلى الأجور والدعم وخدمة الدين العام، وبالتالي ضعف الانفاق على مشروعات التنمية والبنية الأساسية اللازمة لتحقيق النمو، بينما ثبتت معنوية الاستثمار والفساد وعند مستويات مرتفعة وهي ٥%، ١% على الترتيب، الأمر الذي يعكس الأثر المهم لهذين المتغيرين على النمو الاقتصادي في مصر.

### جدول (٢)

تقدير النموذج الأساسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

متغير القناة	أثر القناة على النمو	أثر عدم الاستقرار السياسي على القناة
HC	٠,٢٨٠٢٥- (٠,٠١٣٣٥-)	١,٢٤٦١- (٠,٠٨٤٨-)
INV	٢,١٨٩١٩٥** (٠,٢٠٣٧٩)	٠,٢٧٨٦- (٠,٠٠٧٧-)
Gov	٠,٦٢٣٠٠٥ (٠,١٠٤٣٧)	٠,٢٤٧٣- (٠,٠٠١٩-)
CRP	٢,٠٦٩٧٧*** (٠,٠٢٥٢٩-)	٣,٣٧٧*** (٠,٨٦٣٥)

-الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات، أما \*، \*\*، \*\*\* قيم المعنوية عند ١٠%، ٥%، ١% على الترتيب.

ويوضح الجدول رقم (٢) الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو، حيث جاء سالبا ومعنويا وبلغ حوالي (-٠,٢٢٤)، أي أن زيادة درجة عدم الاستقرار السياسي بمقدار ١% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في مصر من خلال قنوات الانتقال الأربعة بحوالي ٢,٤%. كما يوضح الجدول المساهمة النسبية لكل متغير انتقال في نقل أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو. ويتضح أن متغير الفساد هو أعلى قناة انتقال لنقل أثر عدم الاستقرار السياسي للنمو في مصر، حيث بلغت مساهمته السالبة ٢,١% وبمساهمة نسبية ٨٨% تقريبا من إجمالي الأثر مع ثبوت

معنويته، ثم يأتي الاستثمار في المرتبة الثانية، حيث جاء معنوياً إحصائياً، وبإشارة سالبة وبلغت مساهمته حوالي ٠,٢% وبمساهمة نسبية بلغت ٦% تقريباً. كما سجل متغير الانفاق الحكومي مساهمة سالبة، ولكنها غير معنوية، حيث بلغت ٠,٠٢% وبنسبة مساهمة ٠,٨%. وجاءت إشارة رأس المال البشري موجبة، ولكنها غير معنوية، حيث بلغت مساهمته ٠,٠١%، وهو الأثر الوحيد الموجب لعدم الاستقرار السياسي على النمو.

## جدول (٣)

ملخص لأثار القناة (المحدد) للنموذج الأساسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى

OLS

أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو	أثر عدم الاستقرار السياسي على القناة	أثر القناة على النمو	متغير القناة
(٠,٠٠١١)	١,٣٤٦١- (٠,٠٨٤٨-)	٠,٢٨٠٢٥- (٠,٠١٣٣٥-)	HC
(٠,٠٠١٦-)	٠,٢٧٨٦- (٠,٠٠٧٧-)	**٢,١٨٩١٩٥ (٠,٢٠٣٧٩)	INV
(٠,٠٠٠٢-)	٠,٢٤٧٣- (٠,٠٠١٩-)	٠,٦٢٣٠٠٥ (٠,١٠٤٢٧)	Gov
(٠,٠٢١٨-)	***٢,٢٧٧٠ (٠,٨٦٢٥)	***٢,٠٦٩٧٧- (٠,٢٥٢٩-)	CRP
(٠,٠٢٢٤-)	الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو		

-الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات، أما \*، \*\*، \*\*\*، قيم المعنوية عند ١٠%، ٥%، ١% على الترتيب.

ويوضح جدول (٤) نتائج تقدير النموذج الأساسي باستخدام طريقة ٢SLS، ويلاحظ تشابه جميع الإشارات الخاصة بأثر قنوات الانتقال على النمو، وكذلك درجة المعنوية مع النتائج وفقاً لطريقة OLS، الأمر الذي يعكس ثبات وقوة العلاقة لتلك المتغيرات بالرغم من اختلاف طريقة التقدير، وبالنسبة لأثر عدم الاستقرار السياسي على محددات النمو، جاءت إشارات جميع المتغيرات دون أي خلاف بالمقارنة بطريقة التقدير OLS مما يدل على قوة وثبات اتجاه العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وهذه المتغيرات.



#### جدول (٤)

النتائج الرئيسية للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ٢SLS

متغير القناة	أثر القناة على النمو	أثر عدم الاستقرار السياسي على القناة
HC	٠,٠٨٩٦٣- (٠,٠٠٩٧٨-)	٠,٠٠٥٣- (٠,١٦٢-)
INV	٠,٢٨٧٢٧٣ (٠,٥٠٤٢٥٧)	٠,٧١١٠٢- (٠,٠٣٣٥-)
Gov	٠,٤٣٢٤٥ (٠,١١٤٧٩)	٠,٦٣٥٣ (٠,٠٠٨١)
CRP	٠,٣١١٥٢- (٠,٠٥٠٤٥-)	٠,٤٩١٩- (١,١٧١٩-)

- الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات ، أما \* ، \*\* ، \*\*\* قيم المعنوية عند ١٠% ، ٥% ، ١% على الترتيب.

والخلاف الوحيد في نتائج التقدير بين الطريقتين هو ثبوت معنوية رأس المال البشري في طريقة ٢SLS عند درجة معنوية ٥% ، والذي لم تثبت معنويته في طريقة OLS ، حيث لم تثبت أيضاً معنوية الاستثمار والانفاق الحكومي ، كذلك تثبت معنوية عدم الاستقرار السياسي في التأثير على الفساد وعند نفس مستوى المعنوية ١% ، ويدل ذلك على ثبات وقوة العلاقة بين هذين المتغيرين في طرق التقدير المختلفة.

وبالنسبة للأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو وفقاً لطريقة ٢SLS والموضح في الجدول رقم (٥) ، جاء سالباً ومعنوياً أيضاً ، ولكنه يزيد بمقدار ثلاثة أمثال تقريبا عن الأثر المقدر وفقاً لطريقة OLS ، حيث بلغ حوالي (-٠,٠٧٥٤) . كما ظل الأثر السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو من خلال متغيرات الاستثمار والانفاق الحكومي ، وأيضاً مع عدم ثبوت معنوية أثر عدم الاستقرار السياسي على تلك المتغيرات ، ولكن مع اختلاف نسبة المساهمة. فقد جاءت قيمة المعاملات على الترتيب ١,٧% ، ٠,٠٩% ونسبة مساهمة ٢١,٥% و ٢% .

## جدول (٥)

ملخص لآثار القناة (المحدد) للنموذج الأساسي باستخدام طريقة ٢SLS

أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو	أثر عدم الاستقرار السياسي على القناة	أثر القناة على النمو	متغير القناة
(٠,٠١٦)	٢,٠٠٥٣- (٠,١٦٢-)	٠,٠٨٩٦٢- (٠,٠٠٩٧٨-)	HC
(٠,٠١٦٩-)	٠,٧١١٠٢- (٠,٠٣٣٥-)	٢,٢٨٧٢٧٢ (٠,٥٠٤٢٥٧)	INV
(٠,٠٠٠٩-)	٠,٦٣٥٣- (٠,٠٠٨١-)	٠,٤٣٢٤٥ (٠,١١٤٧٩)	Gov
(٠,٠٥٩١-)	٣,٤٩١٩ (١,١٧١٩)	٣,١١٥٢- (٠,٠٥٠٤٥-)	CRP
(٠,٠٧٥٤-)	الأثر الإجمالي لعدم استقرار السياسي على النمو		

-الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات، أما \*، \*\*، \*\*\* قيم المعنوية عند ١٠%، ٥%، ١% على الترتيب.

كما ظل متغير الفساد أهم قناة انتقال لنقل أثر عدم الاستقرار السياسي للنمو مع انخفاض مساهمته النسبية وفقاً لطريقة OLS، حيث بلغت مساهمته السالبة ٦% تقريباً وبمساهمة نسبية ٧٥% مع ثبوت معنويته، وأخيراً ظلت إشارة رأس المال البشري موجبة مع ثبوت معنويته، حيث بلغت مساهمته ٠,١٦%<sup>(١)</sup>.

ثانياً: حساسية نتائج تقدير النموذج بعد إضافة قناة التضخم:

أشارت دراسات كثيرة إلى وجود علاقة قوية بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم من أهمها Ari & Francisco (٢٠١١)<sup>(٢)</sup>، Alesina & Francisco (٢٠١١)<sup>(٣)</sup>، وبالتالي قد توجد آثار أخرى غير مباشرة لعدم الاستقرار السياسي من خلال قناة التضخم، ولذلك قامت الدراسة بإضافة هذه القناة للنموذج الأساسي السابق لقياس هذا الأثر من ناحية، ومن ناحية أخرى اختبار حساسية نتائج النموذج الأساسي

(١) يمكن الرجوع للنتائج التفصيلية الموضحة في الجدول (٥/م) بالملاحق الاحصائي

(2) Ari, A. & Francisco, V. (2013), "How Does Political Instability Affect Economic Growth?", European Journal of Political Economy, Vol.29, pp: 151-167.

(3) Alesina, A. & Francisco, V. (2011), "How Does Political Instability Affect Economic Growth?", Op.Cit., p. 29.

لإضافة قناة انتقال جديدة ، وبإدخال معادلة التضخم ، يصبح النموذج يتكون من سبع معادلات.

$$(7) \quad \pi_1 CRP + \pi_2 Gov + \pi_3 GDP + \epsilon_i + INF = \pi_0$$

وتوضّح المعادلة السابقة محددات التضخم ، وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كما أشارت دراسة Al-Marhubi (٢٠٠٠)<sup>(١)</sup>، أما دراسة Tavares & Wacziarg (٢٠٠١)<sup>(٢)</sup>، فقد أضافت متغيرين هما : الإنفاق الحكومي (GOV) والفساد (CRP).

وبمقارنة النتائج الموضحة بالجدولين رقم (٢) ورقم (٦) بعد إضافة قناة التضخم وفقاً لطريقة OLS ، يمكن الخروج بالملاحظات التالية: أولاً، توجد علاقة طردية بين التضخم والنمو الاقتصادي مع ثبوت معنويته عند مستوى معنوية ١٠% ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج معظم الدراسات التطبيقية ، كما يوجد تأثير سلبي لعدم الاستقرار السياسي على التضخم مع ثبوت معنوية هذه العلاقة ، وتتوافق هذه النتيجة أيضاً مع الكثير من الدراسات التطبيقية في هذا الشأن.

### جدول (٦)

حساسية انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو  
باستخدام OLS بعد إضافة قناة التضخم

متغير القناة	أثر القناة على النمو	أثر الاستقرار السياسي على القناة	أثر الاستقرار السياسي على النمو
HC	٠,٢٥٨٠- (٠,٠١٥١-)	١,٢٤٦١- (٠,٠٨٤٨-)	(٠,٠٠١٢)
INV	١,٩٢٨٠ (٠,١٨٥٢)	٠,٢٧٨٦- (٠,٠٠٧٧-)	(٠,٠٠١٤-)
Gov	٠,٢٦١٢ (٠,٠٤٧٤)	٠,٢٤٧٢- (٠,٠٠١٩-)	(٠,٠٠٠١-)
INF	١,٨٤٠٤ (٠,٠١٧٤)	١,٧٤٧٩- (٠,٢٥١٥-)	(٠,٠٠٤٤-)
CRP	٢,١٢٦٢- (٠,٠٢٨٤-)	٢,٢٧٧٠ (٠,٨٦٢٥-)	(٠,٠٢٤٥-)
الأثر الإجمالي للاستقرار السياسي على النمو			(٠,٠٢٩١-)

(1) Al-Marhubi, F.A. (2000), Corruption and Inflation, Economics Letters, Vol.66, PP:199-202.

(2) Tavares, J. & Wacziarg, R. (2001), "How Democracy Affects Growth", Op.Cit., , p.18.

-الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات ، أما \* ، \*\* ، \*\*\* قيم المعنوية عند ١٠% ، ٥% ، ١% على الترتيب.

ثانياً : لم تتغير تقديرات كل القنوات نتيجة لإضافة قناة التضخم من حيث الإشارات أو المعنوية ، وإن كانت انخفضت مستوى معنوية الاستثمار من ٥% إلى ١٠% ، وهو ما يعني انخفاض درجة حساسية هذه المتغيرات لإضافة قناة التضخم .

ثالثاً : حدث تغير طفيف في الأثر الإجمالي السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو . حيث ارتفع من (-٠,٢٢٤) إلى (-٠,٢٩١) ، كذلك لم تتأثر تقديرات أهم قنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو وهي الفساد والاستثمار ، وإن جاءت قناة التضخم في المرتبة الثانية بعد الفساد ، حيث بلغت مساهمته النسبية ١٣% (١).

وبمقارنة نتائج الجدولين رقم (٣) ورقم (٧) بعد إضافة قناة التضخم باستخدام طريقة ٢SLS ، نلاحظ ما يلي : أولاً : يوجد تأثير موجب لقناة التضخم على النمو الاقتصادي مع ثبوت معنوية هذه العلاقة. ثانياً : ارتفاع درجة حساسية معظم القنوات لإضافة قناة التضخم ، وإن ظلت الإشارات كما هي ، ولكن يوجد اختلاف ملحوظ في قيم المعلمات ، أما عن أثر عدم الاستقرار السياسي على قنوات الانتقال ، فقد تحول الأثر السالب لعدم الاستقرار على رأس المال البشري إلى غير معنوي . ثالثاً : لم تؤثر قناة التضخم على معنوية متغير الفساد والاستثمار باعتبارهما أهم قناتي الانتقال أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو ، حيث احتفظا بنفس مستوى المعنوية وهما ١% و ٥% على الترتيب.

(١) للمزيد من التفاصيل ، راجع جدول رقم (٤/م) بالملاحق الإحصائي.

### جدول (٧)

ملخص حساسية انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو

باستخدام طريقة ٢SLS بعد إضافة قناة التضخم

متغير القناة	أثر القناة على النمو	أثر الاستقرار السياسي على القناة	أثر الاستقرار السياسي على النمو
HC	٠,٠٤٥٠٣- (٠,٠٠٤٢-)	١,١٩٤٧- (٠,٠٨٤٨-)	(٠,٠٠٠٤)
INV	٢,٢٢٥٦٩** (٠,٣٦٠٢)	٠,٨١٧١١٨- (٠,٠٢٠٣)	(٠,٠٠٧٣-)
Gov	٠,٦٣٧٨٢ (٠,١٤٨٣)	٠,٣١٧٧٩- (٠,٠٠١٩-)	(٠,٠٠٠٣-)
INF	١,٧٥٢٤* (٠,٠٢٤)	٢,٢٧٩٢** (٠,٣٦٦٥-)	(٠,٠٠٦٤-)
CRP	٤,٩٧٨٧*** (٠,٠٥٤٩-)	٣,٢٩٢٨*** (٠,٨٦٢٦)	(٠,٠٤٧٤-)
الأثر الإجمالي للاستقرار السياسي على النمو			
			(٠,٠٦١٠-)

- الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات ، أما \* ، \*\* ، \*\*\* فقيم المعنوية عند ١% ، ٥% ، ١٠% على الترتيب

رابعاً: ثبتت معنوية الأثر الكلي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو من خلال جميع القنوات ، ولكن انخفض من (-٠,٠٧٥٤) إلى (-٠,٠٦١٠). كذلك احتفظ الاقتصاد بأعلى مساهمة نسبية بين القنوات مع زيادة طفيفة في نسبة المساهمة بعد إضافة قناة التضخم من ٧٥% إلى ٧٧% تقريباً ، ويليهما قناة الاستثمار والذي انخفضت مساهمته النسبية بعد إضافة قناة التضخم من ٢١,٥١% إلى ١٢% تقريباً ، ثم التضخم بنسبة مساهمة ١٠%<sup>(١)</sup>.

ويوضح الجدول رقم (٨) نسبة مساهمة كل قناة انتقال في الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو في النموذج الأساسي وباستخدام طريقتي التقدير OLS ، ٢SLS ، وكذلك بعد إضافة قناة التضخم .

(١) راجع الجدول رقم (٦م) بالملاحق الإحصائي.

## جدول (٨)

نسبة مساهمة كل قناة انتقال من الأثر الإجمالي

لعدم الاستقرار السياسي على النمو في طرق التقدير المختلفة

القناة	النموذج الأساسي بطريقة OLS	النموذج الأساسي بطريقة ٢SLS	بعد إضافة التضخم بطريقة OLS	بعد إضافة التضخم بطريقة ٢SLS
HC	٤,٦%	٢,٠٢%	٤,٠٤%	٠,٥٨%
INV	٦,٣%	٢١,٥١%	٤,٥١%	١١,٨٥%
Gov	٠,٨%	١,١٨%	٠,٢٨%	٠,٤٦%
INF	-	-	١٣,٨٢%	١٠,٣٧%
CRP	٨٨,٣%	٧٥,٢٩%	٧٧,٢٥%	٧٦,٧٥%
الإجمالي	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

- تم حساب هذه النسب بمعرفة الباحث من خلال النتائج الواردة في الجداول :

٧,٦,٥,٣

## ٧. النتائج

يمكن تقسيم نتائج الدراسة بهدف اختبار الفرضية الرئيسية لها إلى اتجاه ومعنوية الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو في ظل طريقتي التقدير المربعات الصغرى OLS والانحدار ذات المرحلتين ٢SLS ، حساسية النتائج السابقة عند إضافة قناة انتقال جديدة وأخيراً المساهمة النسبية لكل متغيرات الانتقال الرئيسية ، والتي ينتقل من خلالها أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو . ومن خلال تقدير النموذج الأساسي وبعد إضافة قناة التضخم ، توصلت الدراسة للنتائج التالية :

- جاء الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو سالباً ومعنوياً ، وذلك عند استخدام طريقة المربعات الصغرى للنموذج الأساسي ، حيث بلغ ٠,٠٢٢ ، أي أن زيادة مستوى عدم الاستقرار بنسبة ١% يؤدي لانخفاض معدل النمو بطريقة غير مباشرة من خلال قنوات الانتقال الأربعة بحوالي ٢,٢% .

- بعد إضافة قناة التضخم للنموذج الأساسي ، لم تتغير تقديرات كل القنوات أو محددات النمو من حيث الإشارات أو المعنوية ، إلا أنه حدث تغير ملحوظ للمساهمة النسبية لقناة الفساد ، حيث انخفضت نسبة مساهمتها بمقدار ١١% ، ولكن ظلت أهم

قناة انتقال ، كما ظل الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو سالباً ومعنوياً مع حدوث ارتفاع طفيف من (-٠,٢٢٤) إلى (-٠,٢٩١).

- وعند استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ٢SLS لحل النموذج الأساسي أنياً، جاء الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو سالباً ومعنوياً أيضاً، ولكنه يفوق كثيراً الأثر المقدر بطريقة المربعات الصغرى بمقدار ثلاثة أمثال تقريبا ، حيث بلغت قيمة معامل الأثر الإجمالي ٠,٠٧٥ ، أي أن زيادة مستوى عدم الاستقرار السياسي بمقدار واحد يخفض معدل النمو من خلال قنوات الانتقال بحوالي ٧,٥%.

بعد إضافة قناة التضخم للنموذج الأساسي ، وباستخدام طريقة ٢SLS ، حدث تغير ملحوظ في قيم معاملات محددات النمو (قنوات الانتقال) مع بقاء اتجاه العلاقات كما هي . وفيما يتعلق بأثر عدم الاستقرار السياسي على قنوات الانتقال ، فقد تحول الأثر السالب لعدم الاستقرار على رأس المال البشري إلى غير معنوي.

- ظل الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو سالباً ومعنوياً في ظل طريقة التقدير السابقة بعد إضافة قناة التضخم ، إلا أنه انخفض من ٠,٠٧٥٤ إلى ٠,٠٦١٠ ، أي ترتب على أن إضافة قناة التضخم انخفاض الأثر السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو من خلال قنوات الانتقال بنسبة ١,٤%.

- تعتبر قناة الفساد أهم قناة لانتقال أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو ، حيث حققت أكبر مساهمة نسبية تراوحت بين (٧٥% - ٨٨%) مع ارتفاع وثبات معنويتها عند ١% وذلك في كلا الطريقتين السابقتين ، وأيضاً عند إضافة قناة التضخم. ثم يأتي بعدها قناة الاستثمار ثم التضخم.

- من النتائج السابقة يمكن الوصول للنتيجة الرئيسية للدراسة ، وهي ثبوت صحة الفرضية ، حيث ثبت الأثر الكلي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر عن طريق قنوات الانتقال خلال فترة الدراسة (١٩٨٢-٢٠١٥) ، كما ثبت حساسية هذا الأثر وفقاً لطريقة القياس المستخدمة وإضافة متغيرات جديدة.

## ٨. التوصيات

- تنمية الوعي لدى كافة طوائف المجتمع بأهمية ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأثرها السلبي على النمو الاقتصادي، خاصة أن هناك الكثير من المحددات التي يمكن تحسينها في الأجل القصير من أهمها الاستقرار الحكومي والاحتجاجات السياسية والعنف وغيرها.

- إعطاء أهمية خاصة لأهم قنوات الانتقال، وهي الفساد الذي ثبت معنويته، وكذلك نسبة مساهمته المرتفعة في انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي للنمو الاقتصادي في مصر في كافة التقديرات، لذلك يجب العمل على مواجهة منظومة الفساد وتشريع القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة.

- العمل على تهيئة مناخ الاستثمار وابتكار حوافز و ضمانات تقلل من الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على هذا المتغير الحيوي والهام والذي شهد تراجعاً ملحوظاً خاصة في الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) نتيجة زيادة معدل عدم الاستقرار السياسي في مصر، خاصة أن الاستثمار يعتبر ثاني أهم القنوات التي يتم من خلالها انتقال الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي للنمو في مصر.

- الاهتمام بدراسة الأسباب الحقيقية للتضخم نظراً لدوره في نقل الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي إلى النمو، خاصة أن معظم أسباب زيادة معدلات التضخم ترجع لأسباب غير اقتصادية مثل الاحتكار يشتي أنواعه، سيطرة قلة من التجار على سوق الكثير من السلع وغيرها، لذلك يجب تفعيل التشريعات الخاصة بهامش الربح العادل وقوانين مكافحة الاحتكار.

- الدراسة الدقيقة لأسباب زيادة معدل عدم الاستقرار السياسي، والتي يعتبرها البعض سبباً ونتيجة لها ومن أهمها العدالة الاجتماعية، التفاوت في توزيع الدخل، ضمان التداول السلمي للسلطة، احترام القوانين وأحكام القضاء وغيرها.

- تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بعدم الاستقرار السياسي، وأهمها بطبيعة الحال قطاع السياحة، ومحاولة وضع الخطط والبرامج اللازمة لتخفيف حدة هذه الآثار.



- بالنسبة للدراسات الأكاديمية المستقبلية ، يجب على الباحثين الاهتمام بظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، خاصة أنها أصبحت واحدة من سمات الدول النامية ومنها مصر ، ويمكن إجراء دراسات تتعلق بأثر كل محدد من محددات عدم الاستقرار السياسي على النمو للوصول لأكثرها تأثيراً على النمو الاقتصادي في مصر ، ويمكن أيضاً القيام بدراسات تتناول بشكل عميق أثر عدم الاستقرار السياسي على كل قناة انتقال على حدة ، وأخيراً تناول قنوات جديدة يمكن من خلالها انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي للنمو ، ومنها على سبيل المثال تفاوت توزيع الدخل الديمقراطية.

## قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

1. Alesina, A. et al. (1996), " Political instability and economic growth.", Journal of Economic Growth, 1(2).
2. Alesina, A. & Francisco, V. (2011), " How Does Political Instability Affect Economic Growth?", IMF Working Paper, Middle East and Central Asia Department.
3. Alesina, A. & Perotti, R. (1996), "Income Distribution, Political Instability and Investment", European Economic Review, 40.
4. Alesina, A. & Wacziarg, R. (1998), Openness, Country Size and Government, Journal of Public Economics, Vol.69, No.3.
5. Alesina, A. et al. (1992), " Political Instability and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, (September), NBER Working Paper # 4173.
6. Al-Marhubi, F.A. (2000), Corruption and Inflation, Economics Letters, Vol.66
7. Annett, A. (2000), "Social Fractionalization, Political Instability and the Size of Government", IMF Working Paper, WP/00/82.
8. Ari, A. & Francisco, V. (2006), "Does Political Instability Lead to Higher Inflation? A Panel Data Analysis." Journal of Money, Credit and Banking 38(5).
9. Ari, A. & Francisco, V. (2013), " How Does Political Instability Affect Economic Growth?", European Journal of Political Economy, Vol.29.
10. Asteriou, D. & Price, S. (2001), "Political Instability and Economic Growth: UK Time Series Evidence", Scottish Journal of Political Economy, Vol.48, No.4.
11. Baldacci, E., et al. (2008), Social Spending, Human Capital, and Growth in Developing Countries, World Development, Vol.36, No.8.
12. Barro, R. & Lee, J. (1994), "Sources of Economic Growth", Carnegie Rochester Conference Series on Public Policy.
13. Benhabib & Spiegel (1997), "growth and Investment Across Countries: Are Primitives All That Matter?", Federal Reserve Bank of San Francisco, Working Paper 97-3.
14. Berthelemy, J. et al (2002), " Political Instability, Political Regimes and Economic Performance in African Countries", African Economic Outlook.

15. Bhaskar, K. et al (2005), "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)", South Asia Network of Economic Research Institutes, New Delhi, India.
16. Bildirici, M. (2004), "Political Instability And Growth: An Econometric Analysis Of Turkey, Mexico, Argentina And Brasil. 1985-2004", Applied Econometrics and International Development, Vol. 4-4, AEID.
17. Blanco, L. and Grier, R. (2009), " Long Live Democracy: The Determinants of Political Instability in Latin America", Journal of Development Studies. 45 (1).
18. Blanco, L., & Grier, R. (2009), "Long Live Democracy: The Determinants of Political Instability in Latin America", Journal of Development Studies , 45 (1).
19. Borner, S. & Paldam, M. (1998), The Political Dimension of Economic Growth, Palgrave Macmillan, New York.
20. Campos, N. & Karanasos, M. (2008), "Growth, Volatility and Political Instability: Nonlinear Time-Series Evidence for Argentina, 1896-2000", Economics Letters, 100.
21. Campos, N. & Nugent, J. (1999a), "Who is Afraid of Political Instability", University of Southern California, Mimeo.
22. De Haan, J. (2007). "Political institutions and economic growth reconsidered.", Public Choice 127.
23. Dreher, A. & Herzfeld, T. (2005), The Economic Costs of Corruption: A Survey and New Evidence, Working Paper 0506001, Public Economics, Econ WPA.
24. Easterly, W., & Sergio, R. (1993), "Fiscal Policy and Growth: An Empirical Investigation.", Journal of Monetary Economics, 32.
25. Fabrizio, C. (2003), "Political Instability, Uncertainty and Economics", Journal of Economic Surveys, Vol.17, No.1.
26. Feng, Yi. (1997) "Democracy, Political Instability and Economic Growth", British Journal of Political Science, (July), Vol.27, No.3.
27. Fosu, A. (1992), "Political Instability and Economic-Growth - Evidence from Sub-Saharan Africa", Economic Development and Cultural Change, 40 (4).
28. Fosu, A. (2001), "Political Instability and Economic Growth in Developing Economies: Some Specification Empirics", Economics Letters, 70.

29. Fosu, A. (2002) "Political instability and economic growth: Implications of coup events in sub-Saharan Africa", American Journal of Economics and Sociology, (Jan), Vol.61. No.1.
30. Ghura, D. & Mercereau, B. (2004), " Political Instability and Growth: The Central African Republic", IMF Working Paper/04/80, African and Asia and Pacific Department.
31. Guillaumont et al. (1999), " How Instability Lowers African Growth", Journal of African Economies, Vol.8, No.1.
32. Gunhild, G. (2012), "Exploring the Relationship Between Socio-Economic Inequality, Political Instability and Economic Growth", CMI Working Paper, WP 201 2:2.
33. Gupta, D. (1990), "The Economics of Political Violence: The Effect of Political Instability on Economic Growth", Greenwood Publishing Group.
34. Gupta, D. (1990), "The Economics of Political Violence: the Effect of Political Instability on Economic Growth", New York and London: Greenwood Press and Praeger.
35. Gupta, S., et al. (2002), "The effectiveness of government Spending on Education and Health Care in Developing and Transition Economies", European Journal of Political Economy, Vol.18
36. Gyimah, K. & Traynor, L. (1999), "Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa", Journal of African Economies, Vol.8, No.1.
37. Haan, J. & Siermann, C. (1996), "Political Instability, Freedom and Economic Growth: Some Further Evidence.", Economic Development and Cultural Change, (44)2.
38. Haber, S. et al. (2000) , "Political Instability, Credible Commitments and Economic Growth: Evidence from Revolutionary Mexico". Stanford University.
39. Hibbs, A. (1973) "Mass Political Violence: A Cross-Sectional Analysis", New York ,Wiley and Sons.
40. Institute of Integrated Development Studies (2005), " The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)", South Asia Network of Economic Research Institutes (SANEI), New Delhi, India.
41. Ley, E. & Steel, M. (1999), "We Have Just Averaged Over Two Trillions Cross Country Growth Regressions", University of Edinburgh, Mimeo.

42. Londregan, J., & Poole, K. (1990), "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power", *World Politics*, 42 (2)
43. Looi, T. (2013), "A Study of Political Stability in Malaysia: A Study about National Civilian Perception", *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)*, Volume 8, Issue 4.
44. Lor ntzen, P., et al: (2008), Death and Development, *Journal of Economic Growth*, Vol.13, No.2.
45. Mauro, P. (1997), "The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure: A Cross- Country Analysis". In Elliott, K. A. (eds.) *Corruption and The Global Economy*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
46. Mo, P. (2001), "Corruption and Economic Growth", *Journal of Comparative Economics*, Vol.29.
47. Mohamed Dridi (2013), "Corruption and Economic Growth: The Transmission Channels", *Journal of Business Studies Quarterly*, Vol.4, No.4.
48. Muhammad ,Y. et al. (2008), " Political Stability and Economic Growth in Asia", *American Journal of Applied Sciences* 5 (3), Science Publications.
49. Muhammad, N. et al. (2010), " Political Instability and Economic Development: Pakistan Time-Series Analysis", *International Research Journal of Finance and Economics*, Issue 56, Euro Journals Publishing, Inc.
50. Newey, W. (1987), "Efficient Estimation of Limited Dependent Variable Models with Endogenous Explanatory Variables." *Journal of Econometrics*, Vol. 36.
51. Ourania, D. (2010), " Political Instability and Economic Growth in Western Europe: A Causality Analysis for 55 Years", 3rd PHD conference in Economics 2010, Brunel University, West London, UK.
52. Ozler, S. & Rodrik, D. (1992), "External shocks, Politics, and Private Investment: Some Theory and Empirical Evidence", *Journal of Development Economics*, Vol. 39.
53. Pellegrini, L. & Gerlagh, R. (2004), *Corruption's Effect on Growth and Its Transmission Channels*, *Kyklos*, Vol.57, No.3.
54. Pellegrini, L. (2011), "The Effect of Corruption on Growth and its Transmission Channels.", In Pellegrini, L. (2011), *Corruption, Development and the Environment*, Chapter 4.
55. Perotti, R. (1996), "Growth, Income Distribution and Democracy: What the Data Say", *Journal of Economic Growth*, 1.

56. PRS Group (2015), International Country Risk Guide, Volume XXXVI, Number 1.
57. Ra, S & Singh, B. (2005), "Measuring the Economic Costs of Conflict: The Effect of Declining Development Expenditures on Nepal's Economic Growth", NRM Working Paper No. 2, Kathmandu: Asian Development Bank.
58. Ranmali, A. (2004), " Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidence", Department of Economics, Illinois Wesleyan University, Committee Chair.
59. Richard, j. (2009), " On the Measurement of Political Instability and its Impact on Economic Growth", Faculty of Economics, University of Groningen, The Netherlands.
60. Said, J. et al (2014), "Political Instability and Growth: Case of the Developing Countries", International Journal of Social Science Research, Vol.2, No.1, Macrothink Institute.
61. Sala, M. (1997a), "I Just Ran Two Million Regressions", American Economic Review, 87 (2).
62. Sala, M. (1997b), "I Just Ran four Million Regressions", NBER Working Paper, No. 4186.
63. Schneider, F. & Frey, B. (1985), "Economic and political determinants of foreign direct investment", World Development, 13.
64. Serra, D. (2006), Empirical Determinants of Corruption: A Sensitivity Analysis, Public Choice, Vol.126, No.1/2.
65. Sharma, K. (2004), "Economic Policy and Civil War in Nepal", Paper presented at UNU-WIDER Conference on Making Peace Work. 4-5 June, Helsinki, Finland.
66. Solomon, W. & Daria, S. (2010), " Does Conflict Disrupt Growth? Evidence of the Relationship between Political Instability and National Economic Performance", Discussion Paper No. 4762, Institute for the Study of Labor, Germany.
67. Stevens, G. (2000), "Politics, Economics and Investment: Explaining Plant and Equipment Spending by US Direct Investors in Argentina, Brazil and Mexico", Journal of International Money and Finance, 19.

68. Tavares, J. & Wacziarg, R. (2001), "How Democracy Affects Growth", European Economic Review, Vol.45, No.8.
69. Vanieris, P., & Gupta, D. (1986), "Income Distribution and Socio-political Instability as Determinants of Savings; A Cross-Sectional Model", Journal of Political Economy, Vol.96.
70. Venieris & Gupta (1986) , "Income Distribution and Sociopolitical Instability as Determinants of Savings: A Cross-Sectional Model", Journal of Political Economy, Vol. 94, No. 4.
71. Wacziarg, R. (2001), Measuring the Dynamic Gains from Trade, World Bank Economic Review, Vol.15, No.3.
72. Zureiqat, H. (2005) "Political Instability and Economic Performance: A Panel Data Analysis", Economics Department, Macalester College, Award Winning Economics Papers.

## الملحق الإحصائي

## جدول رقم (١/م) توصيف المتغيرات ومصادر البيانات

المتغير	توصيف المتغير ومصدر البيانات
معدل النمو GR	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (١٩٨٢-٢٠١٥). المصدر: WDI (٢٠١٥).
عدم الاستقرار السياسي Political Instability	يتكون مؤشر المخاطر السياسية من ١٠٠ نقطة ويشمل ١٢ مكونا (بجانب ١٥ مكون فرعي)، وتم وضع قيمة قصوى وأخرى دنيا لكل مكون من هذه المكونات (نقاط المخاطر). ويشير أعلى رقم من النقاط إلى أدنى مخاطر محتملة لهذا المكون، بينما يشير أقل رقم (الصفير) إلى أعلى مخاطر محتملة. المصدر: ICRG.
الفساد CRP	الرقم القياسي للفساد من الدليل الدولي لمخاطر الدولة (ICRG) وذلك للفترة (١٩٨٢-١٩٩٤)، ويعد مقياسا للفساد الحكومي فقط ويشمل، أما باقي الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) فقد تم الحصول عليه من منظمة الشفافية الدولية Transparency International Organization (حيث إن أول تقرير لهذه المنظمة صدر في عام ١٩٩٥).
الاستثمار INV	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% of Gross Fixed Capital Formation (GDP)). المصدر: WDI (٢٠١٥).
رأس المال البشري HC	معدل القيد في مدارس التعليم الثانوي % من إجمالي التعليم School Enrollment Secondary (% Gross). المصدر: WDI (٢٠١٥).
إنفاق حكومي GOV	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. المصدر: WDI (٢٠١٥).
التضخم INF	لوغاريتم مكمش الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية سنوية). المصدر: WDI (٢٠١٥).
ناتج حقيقي IGDP	لوغاريتم نصيب الفرد الأسمى من الناتج المحلي الإجمالي بدائية من ١٩٨٣. المصدر: WDI (٢٠١٥).
الناتج المحلي الإجمالي GDP	لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار الثابتة بالدولار لعام ١٩٩٥). المصدر: WDI (٢٠١٥).
التعليم Edu	متوسط الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. المصدر: WDI (٢٠١٥).
التحضر URBAN	نسبة سكان الحضر من إجمالي عدد السكان. المصدر: WDI (٢٠١٥).
السكان Pop	إجمالي عدد السكان، ويعبر عنه بلوغاريتم عدد السكان. المصدر: WDI (٢٠١٥).
Pop١٥	عدد السكان للفئة العمرية ١٤-٠٠ كنسبة من إجمالي عدد السكان. المصدر: WDI (٢٠١٥).
Pop٦٥	عدد السكان لفئة العمرية من ٦٥ إلى ما فوقها كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان. المصدر: WDI (٢٠١٥).
افتتاح التجارة Open	إجمالي الواردات والصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. المصدر: WDI (٢٠١٥).



متغير صوري وهو يساوي واحد صحيح لو أن الدولة كانت منغلقة وعديمة المنافذ ، ويساوي صفراً لو كانت غير ذلك. المصدر: (٢٠٠٩) WDI ، (٢٠١٥).	Landlock
متغير صوري وهو يساوي واحد صحيح لو أن الدولة شهدت الديموقراطية دون انقطاع ، وتصبح صفراً لو كانت عكس ذلك. المصدر: D Treisman (٢٠٠٠) .	Demo
البيانات غير المتاحة في المصادر الرئيسية السابق ذكرها ، رجع الباحث إلى تقارير التنمية البشرية ، والتقارير السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.	ملاحظة هامة

### جدول (٢/م)

#### توصيف متغيرات ومعادلات النموذج

المتغيرات المستقلة	النمو GR	الفساد CRP	رأس المال البشري HC	الاستثمار INV	الانفاق الحكومي GOV	التضخم INF	عدم الاستقرار السياسي PI
رقم المعادلة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
المتغيرات المستقلة							
الفساد CRP	*		*	*	*	*	*
رأس المال البشري HC			*				
الاستثمار INV							
الانفاق الحكومي GOV				*		*	*
التضخم INF						*	
عدم الاستقرار السياسي PI		*					
متغيرات خارجية							
نصيب الفرد الأولي من الناتج IGDP	*			*	*		*
نصيب الفرد من الناتج GDP		*	*			*	

				*		الاتفاق على التعليم Edu
		*		*		درجة التحضر Urban
*		*				عدد السكان Pop
		*	*			أقل من ١٥ عاما Pop١٥
		*	*			أكبر من ٦٥ عاما Pop٦٥
	*		*			انفتاح التجارة Open
				*		الديموقراطية Demo
*						وجود منافذ Lockl

جدول (٢/م)

نتائج تقدير النموذج الأساسي بطريقة OLS

عدم الاستقرار السياسي PT	الفساد CRP	الاتفاق الحكومي GOV	الاستثمار INV	رأس المال البشري HC	النمو GR	
			١,١٤١٧- (-٠,١٧٣٣-)		٠,٢٨-٢٥- (-٠,١٣٣٥-)	HC
					٠٠٢,١٨٩١٩٥ (٠,٢٠٣٧٩)	INV
١,٥٢٠٥- (٤,٥٧٧--)			١,٣٣٧٠ (٠,٦٤٧٤)		٠,٦٣٣٠٠٥ (٠,١٠٤٢٧)	GOV
٠٠٥٢,١٢٤٢- (٠,٥٢٣٧-)					٠٠٥٢,٠٦٩٧٧- (٠,٢٥٢٩-)	CRP
	٠٠٥٢,٣٧٠ (٠,٨٦٢٥)	٠,٢٤٧٣- (٠,٠٠١٩-)	٠,٣٧٨٦- (٠,٠٠٧٧-)	١,٢٤٦١- (٠,٠٨٤٨-)		PI
١,٤٣٨٦- (٠,٩٠٧٨-)		٠,٦٦٢٨- (٠,٠١٧١-)	١,٣٣١١ (٠,١٣٣٧)			IGDP
	١,٥٦٨٦- (١,٠٦٣٦-)			١,٥٥٢٠٠- (١,٢٣١٢-)		GDP

د. حسني إبراهيم عبد الواحد - قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر ٢٠١٠

				٠,٩٢٠٨٠ (٠,٣٣٣٢٠)		Edu
		٠٠٠٢,٤٩٤٩ (٢,٨٧٠٦)		٠٠٠٤,٤٠١٦٠ (٢٠,٢٥٨٢٠)		Urban
٠,٥٦١٠٠ (١,٣٨٨٥٠)		٠٠٠٢,٩١٨١٠ (٠,٥٨٣٦٠)				Pop
		٠٠٠٦,١٩٠٥٠ (١,١٧٣١٠)	١,٣٠٥٦ (٠,٩٨٨١)			Pop١٥
		٠٠٢,٠٨٨١٠ ٢,٤٩٤٩٤٠	٠,٦٧٢٠٠ (٢,٦٨٠٢٠)			Pop١٥
			١,٥٠٢٨ (٠,٠٨٥٨)			Open
	٠٠٠٢,٩٠٦٩٠ (١,٠٥٨٢٠)					Demo
١,١٩٥٠٠ (٠,٢١٣٩٠)						Lockl
٠,٨٥٧٥ (١٥,٤٩٢٣)	٠٠٠١٤,١٤٩٦ (٢,١٧٨٢)	٠٠٠٢,٧٨٦٩ (٤,٠٣٦٥)	٠,٥٧٣٨٠ (٠,٣٧٤١٠)	٠٠٠٥,٠٢٣٣ (٩,٥٥٢١)	٠,٩٥٢٧٦ (٠,٠٦٩١)	Intercept
٠,٤١	٠,٣٩	٠,٩١	٠,٩٠	٠,٥٦	٠,٣٩	R٢

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم العلامات ، أما \* ، \*\* ، \*\*\* قيم المعنوية عند ١٠% ، ٥% ، ١% على الترتيب

جدول (٤/م)

نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS بعد إضافة قناة التضخم

عدم الاستقرار السياسي PI	الفساد CRP	التضخم INF	الانفاق الحكومي GOV	الاستثمار INV	رأس المال البشري HC	النمو GR	
				١,١٤١٧٠ (٠,١٧٣٣٠)		٠,٢٥٨٠٠ (٠,٠١٥١٠)	HC
						١,٩٢٨٠ (٠,١٨٥٣)	INV

1,02٠٠٠ (٤,0٧٧٠٠)		٠٠٠٦,٢٢٨٦- (1٢,0٩٠٠٠)		1,٢٣٧٠ (٠,٦٤٧٤)		٠,٢٦١٢ (٠,٠٤٧٤)	GOV
						٠,٨٤٠٤ (٠,٠١٧٤)	INF
٠٠٠٢,1٢٤٢- (٠,0٢٣٧٠)						٠٠٠٢,١٢٦٢- (٠,٠٢٨٤٠)	CRP
	٠٠٠٢,٢٧٧٠ (٠,٨٦٢0)	٠١,٧٤٧٩- (٠,٢0١0٠)	٠,٢٤٧٢- (٠,٠٠١٩٠)	٠,٢٧٨٦- (٠,٠٠٧٧٠)	1,٢٤٦١- (٠,٠٨٤٨٠)		PI
1,٤٢٨٦- (٠,٩٠٧٨٠)			٠,٦٦٢٨- (٠,٠١٧١٠)	1,٢٣١١ (٠,١٢٣٧)			IGDP
	1,0٦٨٦- (٦,٠٦٣٠)	٠,0١٠٨ (1,٤٢١٠)			٠١,00٢٠٠ (1,٢٣١٢٠)		GDP
						٠,٩٢٠٨٠ (٠,٢٣٣٢٠)	Edu
			٠٠٠٢,٤٩٤٩ (٢,٨٧٠٦)		٠٠٠٤,٤٠١٦- (٢٠,٢0٨٢٠)		Urban
٠,0٦١٠٠ (1,٢٨٨0٠)			٠٠٠٢,٩١٨١- (٠,0٨٢٦٠)				Pop
			٠٠٠٦,١٩٠0٠ (1,١٧٢١٠)	1,٢٠0٦ (٠,٩٨٨١)			Pop١0
			٠٠٢,٠٨٨١- ٢,٤٩٤٩٤٠	٠,٦٧٢٠٠ (٢,٦٨٠٢٠)			Pop١0
				1,0٠٢٨ (٠,٠٨0٨)			Open
	٠٠٠٢,٩٠٦٩ (١,٠٤٨٣)						Demo
1,1٩0٠٠ (٠,٢١٢٩٠)							Lockl
٠,٨0٧0 (10,٤٩٢٢)	٠٠٠١٤,١٤٩٦ (٢,١٧٨٢)	٠٠٠١٢,٧٧٧٨ (٢,٤٤٧0)	٠٠٠٢,٧٨٦٩ (٤,٠٢٦0)	٠,0٧٢٨٠ (٠,٢٧٤١٠)	٠٠٠0,٠٢٢٢ (٩,00٢١)	1,٢٤٦٧ (٠,١٠٦٦)	Intercept
٠,٤١	٠,٢٩	٠,٦١	٠,٩١	٠,٩٠	٠,0٦	٠,٤٠	R٢

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات ، أما \* \* \* \* \* قيم المعنوية عند ١٠ % ،

٠ % ، ١٠ % على الترتيب .

جدول (٥/م)

نتائج تقدير النموذج الأساسي بطريقة ٢SLS

عدم الاستقرار السياسي PI	الضاد CRP	الانفاق الحكومي GOV	الاستثمار INV	رأس المال البشري IIC	النمو GR	
			٠,٥٠٢٦٤- (٠,١٨٧٤-)		٠,٠٨٩٦٣- (٠,٠٠٩٧٨-)	HC
					٠٠٢,٢٨٧٣٧٢ (٠,٥٠٤٢٥٧)	INV
١,٦٠٤٤- (٥,٦٠٦٣-)			٠,٦٦٨٥١٤ (٠,٧٧١٩)		٠,٤٣٢٤٥ (٠,١١٤٧٩)	GOV
٠٠٠٣,٤٤٢٧- (٠,٨٠٥٠-)					٠٠٠٣,١١٥٢- (٠,٥٠٥٤٥-)	CRP
	٠٠٠٣,٤٩١٩ (١,١٧١٩)	٠,٦٢٥٣- (٠,٠٠٨١-)	٠,٧١١٠٢- (٠,٠٣٣٥-)	٠٠٢,٠٠٥٣- (٠,١٦٢-)		PI
١,٢٩٧٨- (٠,٨٦٩٤-)		١,٠٦٢٩- (٠,٠٣٢٨-)	١,١١٤٥٣٢ (٠,١٧٠٢)			IGDP
	١,٣٤٨٦- (٥,٣٧٤١-)			١,١٩٠٩٧- (١,١٥٧٧-)		GDP
				٠,٠٨٩٨٦٧ (٠,٣٦٤٤)		Edu
		٠٠٠٣,٤٢٤٥ (٣,٢٨٦٩)		٠٠٠٤,٥٥٤١- (٢٣,٨٧٠٨-)		Urban
١,٠٦٠٣- (٣,٩٦٥٣-)		٠٠٠٢,٨٥٣٥- (٠,٤٩٨٢-)				Pop
		٠٠٠٥,٤٨٩٦- (١,١١٥٧-)	٠,٦٤٤١٧٣ (١,٠٢٦٧)			Pop١٥
		١,٤١٥٧- (١,٩٢١٢-)	١,٤٧٨٧٩- (٧,٩٩٦٨-)			Pop٦٥
			٠,٨٢١٩٥٧ (٠,٠٧٢٨)			Open
	٠٠٠٤,١٠٩٨- (١,٣٦١٢-)					Demo
٠,٩٤١٢- (٠,١٧٧٦-)						Lockl

١,٣٨٥١ (٢٨,٧٥٢٢)	٠٠٠١١,٠٥٧٩ (٢,٩٦٥٠)	٠١,٨٢٧٢ (٢,١٥٠٠٥)	٠,٢٠٨٠ (٠,٢٩١٠٠)	٠٠٠٥٠,١٠٧٨ (١٠,٩٩٩١)	٠,٦٩٨٢ (٠,١١٧٥٠٣)	Intercept
٠,٢٤	٠,٣٦	٠,٩٠	٠,٦٦	٠,٥٤	٠,١٢	R <sup>٢</sup>

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات ، أما \* ، \*\* ، \*\*\* قيم المعنوية عند ١٠ % ، ٥ % ، ١ % على الترتيب .

جدول (٦/م)

نتائج تقدير للنموذج بطريقة ٢SLS بعد إضافة قناة التضخم

علم الاستقرار السياسي PI	الفساد CRP	التضخم INF	الاتفاق الحكومي GOV	الاستثمار INV	رأس المال البشري HC	النمو GR	
				١,٢٧١٠ (٠,٢٥٩٧٠)		٠,٠٤٥٠٢ (٠,٠٠٤٣٠)	HC
						٠٠٢,٢٢٥٦٩ (٠,٣٦٠٣)	INV
٠٠١,٩٨٣٦ (٦,٢٢٧٢)		٠٠٠٧,٥٣٠٢ (١٣,٦٣٦)		٠,٣٠٢٦ (٠,٢٠٧٨)		٠,٦٣٧٨٢ (٠,١٤٨٢)	GOV
						١,٠٢٢٨٤ (٠,٠٢٤)	INF
٠٠٠٢,١٢٤٩ (٠,٨٩٢١)						٠٠٠٤,٩٧٨٧ (٠,٥٤٩)	CRP
	٠٠٠٢,٢٩٢٨ (٠,٨٢٢٦)	٠٠٢,٢٧٩٢ (٠,٢٦٦٥)	٠,٢١٧٧٩ (٠,٠٠١٩)	٠٠,٨١٧١١٨ (٠,٠٢٠٢)	١,١٩٤٧ (٠,٠٨٤٨)		PI
١,٢٨٧٢ (٠,٨٢٣٨)			٠,٧٥٩٧ (٠,٠١٧١)	٠,٨٢٩٧ (٠,٠٩٢٨)			IGDP
	٠١,٨٢٥٢١ (٦,٠٦٣٢)	٠,٧٥١١ (١,٩١٢١)			١,٦٣٥٦ (١,٥٥٢٠٧)		GDP
					٠,٤١٢٢ (٠,٩٢٠٨٦)		Edu
			٠٠٠٢,٤١٥٧ (٢,٨٧٠٦)		٥,٤٢٩٨ (٢٠,٧٥٨٤)		Urban
١,٢٢٠٤ (٢,٦١٧٧)			٠٠٠٤,١٤٦١ (٠,٥٨٦٦)				Pop

د. حسني إبراهيم عبد الواحد - قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر ٤٧٣

			٠٠٠٦,٧٨٤- (١,١٧٣١١٠)	٠,٢٥٦١ (٠,٣١٩٤)			Pop1٥
			٠٠٠٢,٦٧٧٢- (٢,٤٩٤٩٠)	١,٢٤٩٤- (٢,٦٥٨٩٠)			Pop٥
				١,١٨٨٢١٥ (٠,٠٦٣٠)			Open
	٠٠٠٢,٩٨٦٢- (١,٠٥٨٢٠)						Demo
٠,٩٦٥٢- (٠,١٦٥٢٠)							Lock1
١,٥٢١٨ (٣٤,١١٦١٣)	٠٠٠١٦,٠٨٢٥ ٣,١٧٨٢	٠٠٠١٧,١٨٠١ (٣,٥٥٢٢)	٠٠٠٢,٨٩٩٩ (٤,٠٣٦٥)	٠,١٥٠٦ (٠,١٦٢٤)	٠٠٠٦,٢٠٠٨ (٩,٥٥٢١)	٠١,٦٢٥٢ (٠,٢١٥٧)	Intercept
٠,٣٠	٠,٣٩٢٣	٠,٦١	٠,٩١	٠,٧٤	٠,٥٦	٠,١٢	R٢

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات ، أما \* ، \*\* ، \*\*\* قيم المعنوية عند ١٠ % ، ٥ % ، ١ % على الترتيب .

## مستخلص :

تهدف الدراسة لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيره على محددات النمو التي تمثل قنوات انتقال ذلك الأثر. وقد اعتمدت الدراسة على طريقة التجزئة Decomposition Method والتي استخدمتها العديد من الدراسات السابقة من أهمها Mo (٢٠٠١) Ourania Dimitraki (٢٠١٠) Pellegrini (٢٠١١). كما قامت الدراسة باختبار حساسية نتائج النموذج لإضافة قناة جديدة ، ويرجع هذا المنهج لدراسة Tavares & Wacziarg (٢٠٠١) ، Dridi (٢٠١٣). ويعتمد المنهج السابق على قياس مجموعة من المعادلات بطريقة المربعات الصغرى بافتراض استقلالية محددات النمو ، وكذلك يتم حلها آتياً باستخدام طريقة ٢SLS بافتراض عدم استقلالية تلك المحددات (القنوات) لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على محددات النمو (متغيرات الانتقال). ويمكن هذه الطريقة من قياس التأثير الكلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو ، إضافة للمساهمة النسبية لكل قناة انتقال (محدد) في نقل هذا الأثر. وقد أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرضية ، حيث ثبت الأثر الكلي الصافي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر عن طريق قنوات الانتقال خلال فترة الدراسة (١٩٨٣-٢٠١٥) ، كما ثبتت حساسية هذا الأثر وفقاً لطريقة القياس ، حيث إن الأثر الكلي بواسطة طريقة ٢SLS بلغ حوالي ثلاثة أمثال الأثر الكلي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو باستخدام طريقة OLS. كما تبين أن قنوات الفساد والاستثمار والتضخم تم من خلالها انتقال هذا الأثر في كل الاختبارات ، وإن كان أهمها قناة الفساد. وأخيراً ثبت تغير حجم الأثر الكلي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو في طريقتي التقدير عند إضافة قناة انتقال التضخم.

الكلمات الرئيسية: عدم الاستقرار السياسي - النمو الاقتصادي - قنوات الانتقال  
- المعادلات الآنية Simultaneous Equations - طريقة التجزئة Decomposition Method.



## **Measuring the Effect of Political Instability on Economic Growth in Egypt Using the Decomposition Method for Period (1982-2015)**

**Dr. Hossny Ibrahim Abdel- wahed1\***

### **Abstract**

This study aims to measure the impact of political instability on economic growth in Egypt indirectly through its effect on determinants of growth that represent transmission channels which are likely to affect political instability through it on the economic growth in Egypt. The study relied on Decomposition Method, which used by many of the previous studies, notably Mo (2001), Ourania Dimitraki (2010), Pellegrini (2011). As the study tested the sensitivity of the results of the model to add a new channel according to approach followed by the study of Tavares & Wacziarg (2001) and Dridi (2013). The former method relies on the measurement of a set of equations in a manner Ordinary Least Squares assuming the independence of the determinants of growth, as well as be solved simultaneously by using the method of 2SLS assuming the lack of independence of these determinants (channels) to measure the impact of political instability on the determinants of growth (transmission variables). This method enables to measure the overall impact of political instability on growth, as well as the relative contribution of each channel transmission (determinant of growth) in the transfer of this impact. The results of the study proved the validity of hypothesis, where it has been proven that the overall impact of political instability on growth in Egypt was negative through the transmission channels during the study period (1982-2015), also proved that impact sensitivity according to the method of

(1) \*A teacher of Economics in Higher Institute of Management Sciences - October 6 City

measurement, since the total negative political instability effect on growth by 2SLS method reached about three times the total effect by using the OLS method. The results showed that the impact of political instability on growth has been through the channels of corruption, investment and inflation, and corruption is the most important transmission channel. Finally, the results proved that the overall negative effect of political instability on the economic growth has been changed when adding the transmission channel of inflation in both methods.

**Keywords:** Political Instability- Economic Growth- Transmission Channels - Simultaneous Equations- Decomposition Method.